A

CFS
لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة السابعة والأربعون
"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

8–11 فبراير/شباط 2021

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية
الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

بيان المحتويات

أولاً – الجزء الأول – المقدمة 3
ألف – 1–1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي 3
باء – 1–2 المفاهيم الرئيسية 7
ثانيًا – الجزء الثاني – الأهداف والمبادئ التوجيهية 11
ألف – 2–1 الأهداف والغرض 11
باء – 2–2 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية ونطاقها والمستخدمون الذين تتوجه إليهم 12
جيم – 2–3 المبادئ التوجيهية 15
ثالثًا – الجزء الثالث – الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية من أجل التغذية 17
ألف – 3–1 الحوكمة الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة 18
3–1–1 تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها عبر إدماج النظم الغذائية والتغذية في التنمية المحلية والوطنية والإقليمية: 18
3–1–2 تعزيز التنسيق والعمل المتعدد القطاعات وأصحاب المصلحة والمستويات: 19
3–1–3 إنشاء آليات وأدوات للمساءلة من أجل الرصد والتقييم: 19
3–1–4 تعزيز مشاركة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وإدماجهم في النظم الغذائية: 20
باء – 3–2 سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة للتوصل إلى أنماط غذائية صحية في سياق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتغيّر المناخ 21
3–2–1 تعميم التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره عبر سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة: 21

3-2-2 تعزيز استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام في إنتاج الأغذية: 22
3-2-3 تعزيز التغذية في الزراعة وسلاسل إمدادات الأغذية: 23
3-2-4 تحسين تخزين الأغذية وتجهيزها وتعبئتها وتحويلها وتعديل تركيبتها: 25
3-2-5 تحسين تغذية وصحة العاملين في المزارع والنظم الغذائية: 26
3-2-6 تمكين الشباب في النظم الغذائية: 27
جيم – 3-3 الوصول المتساوي والمنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة . 28
3-3-1 تحسين الوصول إلى الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية: 28
3-3-2 تحسين توافر الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة وإتاحتها بكلفة ميسورة: 29
3-3-3 رصد التكنولوجيات الجديدة وتعزيز الاتجاهات لصالح تحقيق الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة: 30
دال – 3-4 سلامة الأغذية في النظم الغذائية المستدامة 31
3-4-1 تعزيز التعاون الوطني والدولي في مجال سلامة الأغذية: 31
3-4-2 ضمان سلامة الأغذية في نظم الإنتاج: 32
3-4-3 حماية المستهلكين من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية في الإمدادات الغذائية: 32
هاء – 3-5 المعارف التغذوية المتمحورة حول الإنسان والتثقيف والمعلومات 33
3-5-1 استخدام السياسات والأدوات لتوفير التثقيف والمعلومات بشأن الأنماط الغذائية الصحية والنظم الغذائية المستدامة: 33
3-5-2 تشجيع المعارف والثقافة الغذائية المحلية: 35
3-5-3 تشجيع "مراكز" المعرفة والتثقيف والمعلومات الغذائية والتغذوية: 35
واو – 3-6 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية 36
3-6-1 تمكين المرأة: 36
3-6-2 تشجيع المرأة والاعتراف بها كصاحبة مشاريع وجهة فاعلة رئيسية في النظم الغذائية: 37
3-6-3 الاعتراف بالوضع التغذوي للمرأة وحرمانها من التغذية ومعالجتهما: 38
زاي – 3-7 النظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الإنسانية 38
3-7-1 حماية فئة السكان الأكثر عرضة لسوء التغذية في السياقات الإنسانية: 39
3-7-2 تحسين جودة المساعدة الغذائية والتغذوية: 40
3-7-3 ضمان قدرة النظم الغذائية على الصمود في السياقات الإنسانية: 40
رابعًا – الجزء الرابع – تنفيذ ورصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها 41
ألف – 4-1 صياغة السياسات وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية 41
باء – 4-2 بناء القدرة على التنفيذ وتقويتها 42
جيم – 4-3 رصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها 43

أولاً – الجزء الأول – المقدمة

ألف – 1-1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

1- يشكّل الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله – أي نقص التغذية، بما في ذلك الهزال والتقزم، والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة – تحديات كبيرة تواجهها البلدان، ونتيجةً محتملة لانعدام الأمن الغذائي[1] والأنماط الغذائية غير الصحية، من جملة عوامل وأسباب أخرى عديدة. وتعاني جميع البلدان حول العالم من مشكلة سوء التغذية بأحد أشكالها على الأقل ويتأثر معظمها بأشكال متعددة من سوء التغذية. ولقد زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في السنوات الأخيرة فيما السمنة آخذة بالارتفاع في جميع البلدان تقريبًا.[2] ويترك سوء التغذية آثارًا وخيمة على صحة الأشخاص ورفاههم، وعلى نموهم الجسدي والإدراكي، وعلى سبل كسب عيشهم على مدى الحياة وعلى مر الأجيال.

2- ويشكّل الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله تحديات رئيسية أمام الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة.

3- وتنتقل الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الشديدة المترتبة على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله من جيل إلى آخر. وهناك احتمال أكبر أن تلد النساء اللواتي يعانين من نقص التغذية أطفالًا منخفضي الوزن عند الولادة يكونون معرّضين أكثر من غيرهم لأن يصبحوا أطفالًا يعانون أيضًا من سوء التغذية وبالغين يعانون من الوزن الزائد أو السمنة. وتمثل سمنة الأمهات أخطارًا قصيرة وطويلة الأجل على صحتهن ورفاههن وصحة أطفالهن ورفاههم، بما في ذلك ضعف القدرة الإدراكية وزيادة خطر المعاناة من اختلالات في النمو العصبي في المراحل الأولى من الحياة، وزيادة خطر المعاناة من الوزن الزائد لدى الأطفال الذين هم في سن الدراسة وما قبلها، ومن السمنة والأمراض غير المعدية في مرحلة البلوغ. وقد يؤدي سوء التغذية لدى الأطفال إلى قصر القامة، وتدهور الصحة الجسدية والعقلية، وضعف الأداء المدرسي، وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية في مرحلة البلوغ، وزيادة قابلية الإصابة بالأمراض المزمنة وغير المعدية الأخرى في جميع مراحل الحياة. وقد تؤدي هذه الأمراض إلى الوفاة المبكرة وزيادة الأمراض والإعاقة، الأمر الذي يتطلب إنفاقًا أكبر على الرعاية الصحية ويضع عبئًا ثقيلًا على النظم الصحية والاقتصادات الوطنية.

4- ويُعزى سوء التغذية بجميع أشكاله إلى أسباب كامنة متعددة ومترابطة ينبغي التصدي لها بصورة متزامنة. وتتجلى أسباب سوء التغذية بطرق مختلفة وتؤثر على الأشخاص بأساليب مختلفة تبعًا لجنسهم أو عمرهم أو ثروتهم أو أي عوامل اجتماعية أخرى. ويمكن أن تشمل هذه الأسباب على سبيل المثال لا الحصر، الافتقار إلى فرص الحصول على الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية والأنماط الغذائية الصحية[3]، ونقص المعلومات المتعلقة بالتوصيات الغذائية، وممارسات الرعاية والتغذية غير الملائمة للرضّع وصغار الأطفال، وسوء خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والافتقار إلى فرص

---

[1] "*يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات بفرص الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي إلى الغذاء الكافي والمأمون والمغذي الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم الغذائية لحياة موفورة النشاط* والصحة". منظمة الأغذية والزراعة، 1996. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2020. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة*. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

[3] يرد وصف الأنماط الغذائية الصحية في الفقرة 17.

الحصول على مياه الشرب الآمنة، وعدم الحصول على الخدمات التربوية والصحية الجيّدة، وتردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وعدم المساواة بين الجنسين، والتهميش، والدعم غير الكافي للمنتجين المحليين الضعفاء وأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق والتجارة والابتكارات والتكنولوجيا. وإن الأسباب الأساسية لسوء التغذية نظامية ومترابطة وتشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني[4]، وتديم الفقر، وتعمّق أوجه انعدام المساواة القائمة أصلا، ولا تتيح الأنماط الغذائية الصحية بسهولة، الأمر الذي يحد من قدرة الناس على الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية لتحقيق التغذية المناسبة والصحة أو يحرمهم منها.

5- وتشمل عادة فئة الناس الأكثر عرضة لسوء التغذية بجميع أشكاله الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة، والذين لديهم احتياجات تغذوية كبيرة، والذين ليست لديهم سيطرة كافية على اختيارهم للنمط الغذائي. ويشمل ذلك صغار الأطفال، والأطفال في سن الدراسة، والشباب، والحوامل، والمرضعات، والنساء في سن الإنجاب، والفتيات المراهقات، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، من جملة أشخاص آخرين، حسب مقتضى الحال. وعلاوة على ذلك، فإن السكان الأصليين، والمجتمعات المحلية، والعمال الموسميين غير الرسميين، ومزارعي الكفاف، والفلاحين، والفقراء في المناطق الحضرية والريفية، وغير الملاّك، والرعاة، والصيادين، والعاملين في مجال الأغذية والزراعة، والمجتمعات المحلية في الأراضي المرتفعة والمناطق النائية، والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين، من بين آخرين، معرّضون بوجه خاص لسوء التغذية في حال وقعوا في الفقر المستمر أو المؤقت وتعرّضوا للتهميش.

6- ويرتبط سوء التغذية بجميع أشكاله باعتلال الصحة على اختلاف أنواعه وبارتفاع معدل الوفيات. ويعد نقص التغذية سببًا رئيسيًا لوفاة الأطفال دون سن الخامسة ومصدرًا لتزايد إمكانية الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض غير السارية في مرحلة البلوغ. ويشكل الهزال الذي يعرف أيضًا بنقص التغذية الحاد، خطرًا كبيرًا يتمثل في زيادة إصابة الأطفال بالأمراض ووفاتهم. ويتصل التقزم الذي هو إلى حد كبير نتيجة لسوء التغذية المزمن، بتأخر النمو الجسدي والإدراكي على السواء. ويمثل نقص التغذية والتقزم والهزال تحديات كبيرة أمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

7- ويؤثر النقص في المغذيات الدقيقة المرتبط بعدم كفاية المتناول من الأغذية الغنية بالحديد، وفيتامين ألف، واليود، وحمض الفوليك، وفيتامين دال، والزنك، وغير ذلك من المغذيات الأساسية، على نسبة كبيرة من سكان العالم حيث تترتب عليه عواقب وخيمة على صحة الإنسان ورفاهه وتطوّره. وتختلف الاحتياجات التغذوية خلال دورة الحياة. فالأطفال دون سن الخامسة والشباب، والنساء، والفتيات، والنساء في سن الإنجاب، والحوامل، والمرضعات، معرّضون بصفة خاصة للنقص في المغذيات الدقيقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فقر الدم الناشئ عن النقص في الحديد الذي يعد النقص في المغذيات الدقيقة الأكثر شيوعًا في العالم. ويؤدي النقص في المغذيات الدقيقة الذي يشار إليه أيضًا بـ "الجوع المستتر"، إلى زيادة قابلية الإصابة بالعدوى والتشوهات الخلقية والمشاكل في النمو وإلى انخفاض متوسط العمر المتوقع.

[4] كما ورد في الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، فإن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتكافلة.

8- ويمثّل الوزن الزائد والسمنة في العالم عاملي خطر رئيسيين ومتزايدين للإصابة بالأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي، مثل بعض أشكال السرطان، وأمراض شرايين القلب، والأمراض التنفسية المزمنة، وداء السكري من النوع الثاني. ولا يزال نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة الشكلين الرئيسيين لسوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة في العالم، ولكن يمثّل الوزن الزائد والسمنة العبء الأكبر الذي يرزح تحت وطأته صغار الأطفال والأطفال في سن الدراسة والشباب والبالغون، وتزداد معدلاتهما في جميع الأقاليم مع لحاق المناطق الريفية بالمناطق الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، وكما هي الحال مع نقص التغذية، يعتبر النمو الأمثل في الأيام الألف الأولى ضروريًا للوقاية من الوزن الزائد، إذ أنّ الأطفال الذين عانوا من نقص التغذية هم أكثر عرضة للمعاناة من الوزن الزائد أو السمنة في مرحلة لاحقة من حياتهم.

9- ويعد الفقر وعدم المساواة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية سببين كامنين رئيسيين للجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله. ويترتب على العمل غير المستقر، والعمالة الناقصة، والعمالة غير الرسمية، وتدني الأجور والدخل والقوة الشرائية، وعدم الحصول على الأراضي وعلى غيرها من الموارد الطبيعية والأصول، تداعيات سلبية على النتائج التغذوية والصحية. وتحد الاتجاهات الاقتصادية والعوامل السياسية الدولية والإقليمية والوطنية السلبية من قدرة الحكومات الوطنية على تقديم الخدمات الأساسية المرتبطة بالتغذية، مثل الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية من جملة أمور أخرى. وفي هذا السياق، يساهم عدم المساواة في توزيع الدخل والأصول وفي الوصول إلى الخدمات ذات الصلة بالتغذية، في التهميش والإقصاء الاجتماعي ويزيد من التعرّض لسوء التغذية. ويمكن لبرامج المساعدة الغذائية والخدمات ذات الصلة بالتغذية وغيرها من الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية الموزّعة بشكل غير متكافئ والتي تعاني من نقص في الموارد أن تساهم هي أيضًا في النتائج التغذوية والصحية السيئة.

10- وتترتب على الأزمات المعقّدة والممتدة[5] أيضًا آثار سلبية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على الحالة التغذوية للسكان المتضررين، ولا سيما الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات والنساء في سن الإنجاب والفتيات المراهقات، حسب مقتضى الحال. وتمثل النزاعات، والهشاشة، وقابلية التأثر بالكوارث الطبيعية، وتغيّر المناخ، والأوبئة، والجائحات، والأزمات الصحية الدورية الأخرى، عوامل خطيرة تؤثر على النظم الغذائية وتمنع توافر الأغذية المغذية والحصول عليها من أجل أنماط غذائية صحية من خلال النظم الغذائية المستدامة[6]. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يشكل سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في حالات محددة محرّكين مهمين للاضطرابات الاجتماعية والهجرة.

11- ويمكن للأمراض الحيوانية المصدر والأمراض المعدية الأخرى والأوبئة والجائحات، مثل كوفيد-19، والاستراتيجيات المعتمدة للحد من انتشارها أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم بشكل كبير حتى عندما لا تنتشر هذه الأمراض والأوبئة والجائحات عن طريق الأغذية أو مواد تعبئتها. وفي غياب الإجراءات والسياسات المنسّقة والمتعددة القطاعات والمستويات والقائمة على الأدلة، بما في ذلك تدابير التخفيف من حدّة الآثار، وفقًا للفقرة 41، يمكن لمثل هذه الأزمات أن تعرقل النظم الغذائية وأن تؤثر بالتالي على جميع الجهات الفاعلة، لا سيما الأشخاص الأكثر ضعفًا والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي، وأن تقلص مداخيل صغار المنتجين، بما في ذلك المزارعين الأسريين، وأن تؤثر

---

[5] حالات الأزمات الممتدة "*تتسم بتكرار حدوث الكوارث الطبيعية و/أو النزاعات، وطول أجل الأزمات الغذائية، وانهيار سبل المعيشة، وعدم قدرة المؤسسات على التصدي للأزمات*". تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2010. منظمة الأغذية والزراعة. 2010

[6] يرد وصف للأنماط الغذائية الصحية في الفقرة 17؛ فيما يرد وصف للعلاقات المعقدة والمتعددة الأبعاد بين الأنماط الغذائية الصحية والنظم الغذائية المستدامة في الفقرة 18.

سلبًا على إمكانية الحصول على الأغذية بسبب فقدان مصادر الدخل المهمة وإجراءات الإقفال التام وإغلاق الأسواق واختلال البيئات الغذائية. ويمكن للاختلالات في أسواق الأغذية وفي سلاسل الإمدادات الغذائية أن تزيد من التقلّبات الشديدة في أسعار الأغذية، وأن تحدث وتفاقم التشوّهات في الأسواق التي من شأنها أن تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية لأشد السكان فقرًا، وأن تتسبب بتقلّبات في أسواق السلع الأساسية العالية القيمة وبفقدان الأغذية وهدرها. علاوة على ذلك، تعيق التدابير من قبيل عمليات الإقفال التام وإغلاق المدارس وغيرها من مرافق الرعاية بالأطفال، الوصول إلى الوجبات المدرسية للأطفال وقد تزيد انعدام الأمن الغذائي والجوع لدى الأطفال.

12- وبغية الوقاية من الأثار السلبية المترتبة على النظم الغذائية نتيجة أزمة أو جائحة ما والحد منها، يتعين على الحكومات أن تؤدي دورًا قياديًا بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، لضمان استمرار العمل في سلاسل الإمدادات الغذائية والنظم الغذائية، وحماية حقوق جميع الأشخاص مع التركيز بصورة خاصة على العاملين في النظم الغذائية وصحتهم، ووصول الأشخاص الأكثر ضعفًا إلى برامج الحماية الاجتماعية، وإسناد الأولوية للمساعدة الإنسانية وسلامة الأغذية.

13- وهناك ترابط بين تغيّر المناخ والزراعة والنظم الغذائية والأنماط الغذائية والتغذية. فتغيّر المناخ يؤثر على درجات الحرارة وهطول الأمطار وعلى تواتر الأحوال الجوية وحدّتها. وتؤثر الزيادة في درجات الحرارة وموجات الحرّ والجفاف والفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات وتدهور الأراضي، على الزراعة بشكل سلبي، بما في ذلك من خلال تراجع غلّة المحاصيل وإنتاجية الماشية وتدهور الإنتاج في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحراجة الزراعية في المناطق المعرّضة بالفعل لانعدام الأمن الغذائي. ويؤثر تغيّر المناخ أيضًا على جميع أبعاد الأمن الغذائي وكذلك على كميّة الأغذية، وجودتها، وسلامتها، وبالتالي على أسعارها، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات كبيرة على توافر الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الحصول عليها. ويمكن أن يساهم تغيّر المناخ أيضًا في تغيير تركيبة المغذيات في المحاصيل الرئيسية، بما في ذلك تراجع كميّة البروتينات وبعض المعادن والفيتامينات الأساسية. وفي حين أن الزراعة ليست المصدر الأبرز لانبعاثات غازات الدفيئة، فهي تساهم إلى جانب إنتاج الأغذية واستهلاكها اللذين يتأثران بجملة أمور منها سلوك المستهلكين والبيئات الغذائية، في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الآثار البيئية، بما في ذلك على جودة المياه وكميتها وتوافرها وعلى التنوع البيولوجي، من جملة أمور أخرى. ويمكن للأنشطة الزراعية والحرجية ضمن النظم الغذائية المستدامة أن تساهم في احتجاز الكربون في التربة والمحافظة على النظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي.

14- ويتّسم التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة بالأهمية بوصفه ضمانةً ضد الجوع ومصدرًا للمغذيات من أجل تحسين تنوع الأنماط الغذائية وجودتها وتقوية النظم الغذائية المستدامة. ويساهم تعزيز التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في تعزيز استدامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود ويساهم في المحافظة على الأنماط الغذائية الصحية لأجيال الحاضر والمستقبل. وكما هو مبيّن في الفقرة 18، فإن الأنماط الغذائية الصحية والنظم الغذائية المستدامة مترابطة بطرق معقدة ومتعددة الأبعاد. ويؤدي تعزيز استدامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود دورًا أساسيًا في توفير الأنماط الغذائية الصحية للجميع ويعد جزءًا من المفهوم الرئيسي للأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة على النحو المبيّن في الفقرة 18.

15- وينبغي للعملية الرامية إلى إقامة نظم غذائية مستدامة، والتي تذكّر بضرورة تشجيع تحوّل النظم الغذائية على نحو متسق وبحسب الحاجة ومع مراعاة السياقات والقدرات الوطنية[7] وبالاعتماد عليها من أجل تمكين الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية للجميع، أن تكون شاملة ومنصفة وقادرة على الصمود وأن تساهم في جملة أمور منها تحسين سبل عيش المزارعين والعاملين في النظم الغذائية، وإدارة النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية والمياه والتنوع البيولوجي واستخدامها على نحو مستدام، والتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية.

16- وتشهد الأنماط الغذائية تغيّرات عميقة، إيجابية وسلبية على السواء، بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تشمل نزوح الأشخاص إلى المراكز الحضرية، وتغيّر النظم والبيئات الغذائية، وتزايد القوة الشرائية، وأذواق المستهلكين الذين باتوا ينتمون حديثًا إلى الطبقة الوسطى، وتغيّر خيارات المستهلكين ونمط حياتهم، وتستند إلى جملة عوامل منها مستوى المعارف في مجال التغذية.

باء – 1–2 المفاهيم الرئيسية[8]

17- إنّ الأنماط الغذائية الصحية هي تلك الأنماط الغذائية التي تتوفر بكمية ونوعية كافيتين لتحقيق النمو والتطور الأمثلين لجميع الأفراد ولدعم الأداء والرفاه البدني والعقلي والاجتماعي في جميع مراحل الحياة فضلًا عن الاحتياجات الفسيولوجية. وتكون الأنماط الغذائية الصحية مأمونةً ومتنوعة ومتوازنة وقائمة على الأغذية المغذّية. وهي تساعد على اتقاء شر سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة، وتحد كذلك من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية والمرتبطة بالنمط الغذائي. وتتباين التركيبة المحددة للأنماط الغذائية الصحية بحسب خصائص كل فرد (مثل العمر ونوع الجنس ونمط الحياة ومستوى النشاط البدني)، والأنماط والسياقات الجغرافية والديمغرافية والثقافية، والأذواق الغذائية، وتوافر الأغذية المتأتية من مصادر محلية وإقليمية ودولية، والعادات الغذائية. وتبدأ الممارسات الغذائية الصحية في مرحلة مبكرة من الحياة، حيث تعزز الرضاعة الطبيعية النمو الصحي وتحسّن النمو الإدراكي ويكون لها منافع صحية طويلة الأجل. وتصدر منظمة الصحة العالمية توجيهات بشأن الأنماط الغذائية الصحية[9]. وتصدر سلطات وطنية عديدة معنية بالصحة توجيهات غذائية محددة. ويمكن للمنظمات الإقليمية المعنية بالصحة أن تقدم، حيثما ينطبق ذلك، وثائق بشأن الأنماط الغذائية الصحية فضلًا عن المشورة الغذائية المحددة[10].

18- وإن الأنماط الغذائية الصحية والنظم الغذائية المستدامة مترابطة بطرق معقدة ومتعددة الأبعاد. وينطوي المفهوم الرئيسي للأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة على العناصر التالية: تقوم النظم الغذائية المستدامة[11] بتوفير الأغذية وتمكين الأنماط الغذائية الصحية، وتحقق في الوقت نفسه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة لأجيال الحاضر والمستقبل. ويمكن أن يدعم الإنتاج المستدام، بما في ذلك الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، الأنماط الغذائية الصحية ويساهم في إتاحتها، كما أنه يحسّن في الوقت نفسه الظروف الاقتصادية

---

[7] الفقرة 15(ك) من التقرير النهائي للدورة الرابعة والستين بعد المائة (2020) لمجلس المنظمة.

[8] يوفّر هذا القسم معلومات أساسية عن المفاهيم الرئيسية التي تظهر في هذه الوثيقة. ولكنه لا يحدد هذه المفاهيم التي تم استخدام تعريفات مختلفة للعديد منها على المستوى الدولي.

[9] تتوافر توجيهات منظمة الصحة العالمية لجعل النمط الغذائي صحيًا على الموقع https://www.who.int/who-documents-detail/healthy-diet-factsheet394

[10] لا تذكر الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية أي توجيهات غذائية محددة صادرة عن هذه المنظمات الإقليمية.

[11] على النحو المبيّن في الفقرة 21.

والاجتماعية للمزارعين وسبل عيشهم. ويساهم النهوض بالمسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفقًا للفقرة 38، مساهمة كبيرة في النظم الغذائية المستدامة. وهناك حاجة إلى إحداث تغييرات خاصة بالسياق بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة، في قطاعات ومجالات سياساتية عديدة، في إطار العملية الرامية إلى إقامة نظم غذائية مستدامة وتحسين التغذية للجميع.

19- والأغذية المغذية هي الأغذية المأمونة التي توفّر المغذيات الأساسية مثل الفيتامينات والمعادن (المغذيات الدقيقة) والألياف وغيرها من مكونات الأنماط الغذائية الصحية المفيدة للنمو والصحة والتطوّر والتي تقي من سوء التغذية. وتنطوي الأغذية المغذية على حد أدنى من المغذيات التي تتسبب بشواغل على مستوى الصحة العامة.

20- وتشكل الأنماط الغذائي غير الصحية أحد عوامل الخطر الرئيسية لسوء التغذية بمختلف أشكاله وللنتائج الصحية السيئة حول العالم. وتشمل الأنماط الغذائية غير الصحية الأنماط الغذائية ذات الكمية والجودة غير الكافيتين من المغذيات، وتشكل عاملًا محفزًا للجوع والنقص في المغذيات الدقيقة ونقص التغذية. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط الأنماط الغذائية غير الصحية بالاستهلاك المفرط للأغذية والمشروبات التي تحتوي على نسب عالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقابلة والسكريات والأملاح/الصوديوم[12]، الأمر الذي يمكنه أن يؤثر على زيادة احتمال المعاناة من الوزن الزائد وارتفاع قابلية التعرّض للسمنة والإصابة بالأمراض غير المعدية والمرتبطة بالنمط الغذائي[13].

21- وتصيغ النظم الغذائية الأنماط الغذائية للناس وحالتهم التغذوية. وتعتبر النظم الغذائية شبكات معقّدة ومتعددة الأبعاد من الأنشطة والموارد والجهات الفاعلة المعنية بإنتاج الأغذية وتجهيزها ومناولتها وإعدادها وتخزينها وتوزيعها وتسويقها والوصول إليها وشرائها واستهلاكها وهدرها وفقدانها، ومن نتائج هذه الأنشطة، بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتتأثر هذه النظم باستمرار بمجموعة مختلفة من القوى والمحرّكات والتغيّرات الهيكلية والقرارات التي يتخذها العديد من أصحاب المصلحة المختلفين والتي يمكنها أن تؤثر على استدامة هذه النظم. وتؤدي النظم الغذائية المستدامة دورًا أساسيًا في تشجيع الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية والسماح بتحقيق أهداف عامة أخرى للنظم الغذائية. والنظم الغذائية المستدامة هي نظم غذائية تساعد على تحقيق سلامة الأغذية والأمن الغذائي والتغذية للأجيال الحالية والقادمة وفقًا للأبعاد الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) للتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون النظم الغذائية المستدامة شاملة ومنصفة وقادرة على الصمود.

22- تشمل الزراعة المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية[14]. وتشمل النظم الزراعية والغذائية المجموعة الكاملة من الأنشطة في مجالات الإنتاج والتجهيز والتخزين والتسويق وتجارة التجزئة والاستهلاك والتخلص من السلع الناتجة عن الزراعة، بما في ذلك المنتجات الغذائية وغير الغذائية، والثروة الحيوانية والمراعي ومصايد الأسماك، بما فيها تربية الأحياء المائية، والغابات؛ والمدخلات المطلوبة والمخرجات الناتجة في كل خطوة من هذه الخطوات[15].

---

[12] الفقرة 7 من إعلان روما بشأن التغذية الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (2014).

[13] تستمر البحوث في تطوير فهم الخصائص والمخاطر والمنافع المتصلة بجميع المغذيات. وتساهم هذه البحوث في جملة أمور منها تقديم التقارير والإرشادات الصحية المتوازنة والقائمة على العلوم والأدلة.

[14] الفقرة 20 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/242

[15] مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية، 2014. الفقرة 2

23- ويتأثر عمل النظم الغذائية وقدرتها على توفير أنماط غذائية صحية بعدد من المحرّكات، الأمر الذي يشير إلى أنه لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية يلزم إجراء تغيّرات خاصة بالسياق ليس فقط في السياسات الزراعية والغذائية، إنما أيضًا في قطاعات ومجالات سياساتية عديدة تتناول مثلًا الأولويات التنموية الوطنية والسياسات الاقتصادية والمعايير الاجتماعية[16]. وقد تتطلب هذه التغيّرات الخاصة بالسياق وضع نُهج لمعالجة مختلف العوامل المحرّكة للفقر وأوجه عدم المساواة بين السكان.

24- وإن العملية التي تفضي إلى إقامة نظم غذائية مستدامة تلبي الاحتياجات الغذائية للسكان، والتي تذكّر بضرورة تشجيع تحوّل النظم الغذائية على نحو متّسق وبحسب الحاجة ومع مراعاة السياقات والقدرات الوطنية وبالاعتماد عليها، تتطلب إحداث تغيّرات سياساتية ومؤسساتية وسلوكية خاصة بكل سياق لدى الجهات الفاعلة في النظم الغذائية. وينبغي أن تركز السياسات المرتبطة بالنظم الغذائية على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتغذوية والصحية المباشرة وغير المباشرة المترتبة عليها، مع إيلاء عناية خاصة للأشخاص الأشد فقرًا والأكثر عرضة لسوء التغذية بجميع أشكاله، والتصدي للحواجز التي تعترض حصولهم على الأغذية لأجل أنماط غذائية صحية من خلال النظم الغذائية المستدامة.

25- ويتعيّن إجراء تغييرات داخل النظم الغذائية وفي ما بينها وفي العناصر المكوّنة لها، أي سلاسل الإمدادات الغذائية والبيئات الغذائية وسلوك المستهلك، بهدف توليد نتائج إيجابية على امتداد الأبعاد الثلاثة للاستدامة، ألا وهي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع اتباع نُهج شاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

26- وهناك حاجة إلى سياسات وعمليات منسّقة لتحسين اتساق السياسات وتنسيقها عند التصدي لتشتُّت السياسات العامة في مختلف القطاعات مثل الصحة والزراعة والتربية والبيئة والمياه والصرف الصحي والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية والتجارة وفرص العمل والشؤون المالية، التي تؤثر جميعها على النظم الغذائية والنتائج التغذوية، على امتداد الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

27- وأخذت لجنة الأمن الغذائي العالمي بزمام قيادة عملية سياساتية أسفرت عن إعداد خطوط توجيهية طوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية* (الخطوط التوجيهية الطوعية). وتسترشد عملية إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية هذه بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى)[17] عن التغذية والنظم الغذائية، وبمؤلفات أخرى وبعملية تشاورية شاملة حصلت بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2019 وشارك فيها أصحاب المصلحة في اللجنة[18].

28- وتحظى النظم الغذائية والتغذية باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وهي تعتبر عوامل مشتركة أساسية للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي عام 2014، التزمت البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، خلال المؤتمر الدولي الثاني

[16] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2017.

[17] يشكّل فريق الخبراء الرفيع المستوى همزة الوصل بين العلوم والسياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهو يعمل على توفير قاعدة أدّلة منظّمة للاسترشاد بها في مناقشات السياسات الخاصة باللجنة استنادًا إلى البحوث والمعارف المتاحة، والتجارب، والسياسات على نطاقات مختلفة وفي سياقات متنوعة.

[18] من خلال اجتماعات عقدت في إيطاليا وإثيوبيا وتايلند وهنغاريا ومصر وبنما والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من خلال مشاورة إلكترونية.

المعني بالتغذية، بالقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله[19]. وفي عام 2016، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016– 2025)[20] ودعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى قيادة عملية تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبالاستعانة بآليات منسّقة مثل شبكة التغذية للأمم المتحدة، وبمنصات متعددة أصحاب المصلحة من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي بما يتماشى مع ولايتها. وفي عام 2017، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019– 2028)[21]. وتم إيلاء عناية خاصة للتغذية في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[22]، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[23]، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة[24]، وجمعية الصحة العالمية[25]، والخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 [26]، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء[27]، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (A/RES/73/2، أكتوبر/تشرين الأول 2018).

29- وفي عام 2021، سيتيح مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية فرصة لجميع أصحاب المصلحة لمناقشة مسألة النظم الغذائية الأكثر شمولًا واستدامة من أجل أنماط غذائية صحية للجميع. وكذلك سيمثّل مؤتمر القمة بشأن التغذية من أجل النمو الذي سيعقد في طوكيو عام 2021 فرصةً لمناقشة كيفية تعزيز الرابط بين الأنماط الغذائية والنظم الغذائية والصحة.

30- ومن المتوقع أن تساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في هذه المبادرات الدولية وأن تكمّلها من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق والتقارب بين السياسات في مختلف المجالات. كما أنها توفر توجيهات قائمة على العلوم والأدلة لمساعدة البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على تفعيل توصيات إطار العمل[28] الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني والحقوق الأخرى ذات الصلة، حسب مقتضى الحال، بما فيها الحق في تمتع كل إنسان بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

---

19 منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إعلان روما عن التغذية.

20 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/259 وبرنامج عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية

21 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/239.

22 قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/2 بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وA/RES/73/132 بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية وA/RES/73/253 بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.

23 الإعلان الوزاري الصادر في عام 2018 عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

24 الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية البيئة في الأمم المتحدة 2019

25 أيّدت جمعية الصحة العالمية خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرّضع وصغار الأطفال وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013– 2020 اللتين تحددان الخيارات المتاحة في مجال السياسات للوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله والنهوض بالأنماط الغذائية الصحية.

26 الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025، الدستور الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية

27 القرار A/71/282 بعنوان "التقرير المؤقت للمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء" والقرار A/RES/74/149 بعنوان: "الحق في الغذاء".

28 منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إطار العمل.

ثانيًا – الجزء الثاني – الأهداف والمبادئ التوجيهية

ألف – 1–2 الأهداف والغرض

31- ترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى المساهمة في العملية التي ستفضي إلى إقامة نظم غذائية مستدامة وتحسين التغذية، وهي تذكّر بضرورة تشجيع تحوّل النظم الغذائية على نحو متّسق وبحسب الحاجة ومع مراعاة السياقات والقدرات الوطنية وبالاعتماد عليها، وفقًا للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. كما أنها تهدف إلى تقديم مجموعة من الخطوط التوجيهية التي تساعد على ضمان أن تكون الأنماط الغذائية المطلوبة للتغذية المناسبة في متناول الجميع ومتاحة بتكلفة ميسورة وبصورة آمنة وبالكمية والنوعية المناسبتين مع مراعاة معتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم وتفضيلاتهم الغذائية بما يتماشى مع القوانين والواجبات الوطنية والدولية[29]. وتهدف الخطوط التوجيهية الطوعية إلى توفير التوجيهات للحكومات بشكل أساسي وللمؤسسات المتخصصة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن السياسات والاستثمارات المسؤولة والترتيبات المؤسساتية المناسبة اللازمة لمعالجة الأسباب الرئيسية لسوء التغذية بجميع أشكاله من منظور النظم الغذائية. وتساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة، وفي الإعمال المطرد لحق الجميع، لا سيما الفئات الأشد ضعفًا والأكثر تأثرًا، في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

32- وترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016–2025) بهدف زيادة وضوح الإجراءات الخاصة بالتغذية واتساقها وفعاليتها على جميع المستويات، بوصفها جوانب رئيسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

33- وتقدم الخطوط التوجيهية الطوعية نهجًا شاملًا ونظاميًا وقائمًا على العلوم والأدلة من أجل إقامة أنماط غذائية صحية من خلال النظم الغذائية المستدامة وذلك عبر معالجة التشتت في مجال السياسات، مع التركيز بصورة خاصة على قطاعات الأغذية والزراعة والتغذية ومواجهة قضايا الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والآثار المباشرة وغير المباشرة. وتنظر الخطوط التوجيهية الطوعية في التنوع والتعقيد القائمين في النظم الغذائية بغية تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها، مع مراعاة المنافع والتكاليف والتبادلات والاعتراف في الوقت نفسه بالقدرات والأولويات الوطنية وتشجيع إقامة حوار شامل بين مختلف المؤسسات والقطاعات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في النظام الغذائي، وإرشاد هذا الحوار.

34- والمقصود من الخطوط التوجيهية الطوعية أن تكون عالمية النطاق وأن توفر التوجيهات للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين عند تصميم السياسات والقوانين والأطر التنظيمية والاستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة لكل سياق. وتأخذ هذه الخطوط التوجيهية الطوعية في الحسبان مختلف الوقائع والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، فضلًا عن مختلف أنواع النظم الغذائية والمحركات العديدة التي تؤثر عليها.

35- وتقرّ الخطوط التوجيهية الطوعية بأن الصدمات، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والجائحات تمثل تحديات كبيرة لأداء النظم الغذائية، كما أنها تشدد على أهمية النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود مثلًا من خلال مجموعة من النُهج المستدامة والمبتكرة من قبيل الزراعة الإيكولوجية، والتكثيف المستدام، والزراعة بلا حراثة، والزراعة العضوية، وتعميم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الزراعية، وجميع الابتكارات والتكنولوجيات الأخرى لتعزيز النظم

[29] منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الفقرة 5–ب من إعلان روما عن التغذية.

الغذائية المستدامة. وتقدم الخطوط التوجيهية الطوعية إرشادات لتقليل الآثار السلبية المحتملة على النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية[30].

36- وتستمد الخطوط التوجيهية الطوعية الأدلة من مجموعة من الدراسات الدقيقة المستندة إلى المعارف العلمية والمتعددة التخصصات والتقليدية والأصلية والمحلية، والممارسات المستدامة والتجارب، بما فيها تلك الناتجة عن الحوارات بشأن أشكال مختلفة من المعرفة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وهي تقوم بتطبيق هذه الأدلة من منظور واسع.[31] وتُستمد معظم الأدلة الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى لعام 2017، ومجموعة متنوعة من الوثائق الفنية للأمم المتحدة، والمؤلّفات العلمية التي استعرضها الأقران.

باء – 2–2 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية ونطاقها والمستخدمون الذين تتوجه إليهم

37- إن الخطوط التوجيهية هذه طوعية وغير ملزمة.

38- وهي معدّة ليتم تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى مع الالتزامات القائمة بموجب القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية السارية. ولا تتضمن الخطوط التوجيهية الطوعية ما ينبغي تفسيره على أنه يحدّ أو يقوّض أي التزامات قانونية قد تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي[32].

39- وإنّ الخطوط التوجيهية الطوعية معدّة ليتم تفسيرها وتطبيقها وفقًا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. وينبغي تنفيذها داخل البلدان وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية[33].

40- وترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى البناء على عمل الأجهزة الدولية الأخرى وولايتها، والتوجيهات ذات الصلة الواردة في منتجات سياساتية أخرى طوّرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي ومؤسسات أخرى وتكميلها، بما في ذلك:

- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)؛
- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)؛

[30] يمكن الإشارة إلى هذه النُهج، في الخطوط التوجيهية الطوعية، بعبارة نُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التحليلات والمعلومات والتوصيات المتعلّقة بنُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة في المطبوعات المتخصصة مثل تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي عن النُهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وتشكل هذه النُهج موضوع عملية مواءمة للسياسات تجريها لجنة الأمن الغذائي العالمي، على النحو المبيّن في برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2020–2023.

[31] بما أن الحالات تختلف اختلافًا كبيرًا، تعد إمكانية تعميم الأدلة على الحالات الأخرى أمرًا مهمًا في الكثير من الأحيان ولكن غير متاح دائمًا لإجراءات النظم الغذائية التي تتناول الأنماط الغذائية والتغذية. ويلزم إجراء المزيد من البحوث للمساهمة في قاعدة الأدلة التي يقوم عليها صنع القرارات. وتجمع الخطوط التوجيهية الطوعية أدلة مستقاة من منهجيات مختلفة: فبعضها تجريبي ويبعث على التفاؤل لصلته بالواقع، وبعضها الآخر مستمد من تقييم البرامج والسياسات التي توفر توجيهات بشأن التنفيذ في ظروف وسياقات محددة.

[32] الفقرة 13 من مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية

[33] الفقرة 14 من مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية، والفقرة 21 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

- الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري (2004)؛
- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (2012)؛
- الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية ([7]201)؛
- غايات التغذية العالمية الست لجمعية الصحة العالمية لعام 2025 (2012)؛
- توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي (2013)؛ [مدونة السلوك الدولية بشأن إدارة مبيدات الآفات [المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية] (2013)؛]
- مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية (2014)؛
- توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة (2014)؛
- توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (2014)؛
- إعلان روما بشأن التغذية الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2014)؛
- إطار العمل الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2014)؛
- الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (2014)؛
- إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي (2015)؛
- التوصيات السياساتية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2015)؛
- توصيات السياسة الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (2016)؛
- التوصيات الخاصة بالسياسات بشأن التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي دور للثروة الحيوانية؟(2016)؛
- الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الإدارة المستدامة للتربة (2017)؛
- الإعلان السياسي للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (2018)؛
- خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013– 2020؛
- العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية (2019)؛
- مدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام (2019)؛

- الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بشـــأن الحلول المبتكرة للتحديات البيئية والاســـتهلاك والإنتاج المستدامين (4، 19).

41- ويكمن الهدف من الخطوط التوجيهية الطوعية في أن يتم تطبيقها بالاتساق مع الصكوك التالية بقدر ما تكون ذات صلة وقابلة للتطبيق وبقدر ما وافقت عليها الدول الأعضاء و/أو أقرّت بها و/أو أيّدتها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان – اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 وغيره من معاهدات حقوق الإنسان الملزمة للدول الأطراف المعنية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛
- إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية؛
- قرار الأمم المتحدة A/RES/70/259 المعنون "عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016–2025)؛
- إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية؛
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛
- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛
- مدونة السلوك الدولية لإدارة مبيدات الآفات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛
- المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛
- الصـــكوك الدولية ذات الصـــلة للتجارة المتعددة الأطراف، بما فيها اتفاقات منظمة التجارة العالمية مثل الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

42- وتهدف الخطوط التوجيهية الطوعية إلى دعم الحكومات، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات والسلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية المعنية والبرلمانيين من أجل تطوير عمليات لتصميم السياسات العامة الجامعة والمتعددة القطاعات، والقائمة على العلوم والأدلة، والشاملة وتنفيذها، وإلى جعل أصحاب المصلحة المعنيين يستخدمونها في النقاشات في مجال السياسات وفي عمليات التنفيذ. ويشمل أصحاب المصلحة هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة؛

(ب) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، والفئات الضعيفة، والنساء والشباب في المناطق الريفية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والفلاحين، والمزارعين الأسريين، والصيادين، والرعاة، والمزارعين، وحرّاس الغابات ومنظماتهم وتعاونياتهم وشبكاتهم، وغير الملاّك، والعاملين في النظام الغذائي؛

(ج) ومنظمات القطاع الخاص، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأعمال التجارية الزراعية، ومصـــنّعي الأغذية والمشـــروبات، وبائعي الأغذية بالتجزئة مثل المتاجر الكبرى،

ومزوّدي الخدمات الغذائية، والجمعيات التجارية في القطاع، وبائعي الأغذية بالجملة، وموزّعي الأغذية، والتجّار، وقطاع الإعلانات والتسويق[34]؛

(د) ومنظمات البحوث والأوساط الأكاديمية والجامعات؛

(هـ) والشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛

(و) والجهات المانحة الخاصة والمؤسسات الخيرية والصناديق؛

(ز) وجمعيات المستهلكين.

43- وتدعم الخطوط التوجيهية الطوعية التزامات الدول في ما يتعلّق بالإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومسؤولية جميع المستخدمين المستهدفين إزاء احترام حقوق الإنسان.

44- وتُشجّع الحكومات عند تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، لا سيما في البلدان النامية[35].

45- وتُشجّع الحكومات عند تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، على تصحيح ومنع القيود المفروضة على التجارة والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقًا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية[36].

جيم – 2–3 المبادئ التوجيهية

46- تشمل الخطوط التوجيهية الطوعية ستة مبادئ توجيهية[37] انبثقت عن عملية التشاور باعتبارها أساسية عند النظر في مختلف الإجراءات التي يجب اتخاذها للمساهمة في العملية التي ستفضي إلى إقامة نظم غذائية مستدامة وتحسين التغذية للجميع.

47- وتساهم النظم الغذائية في تحقيق أهداف متعددة ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ودعمها. وإذ يوجد اختلاف كبير بين النظم الغذائية، فهي تتيح فرصًا مختلفة للسياسات العامة والآليات والصكوك والاستثمارات التي ترمي إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

48- وتستند هذه المبادئ إلى ضرورة ضمان كرامة الإنسان، والمساواة، وعدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة، والشفافية، والتمكين، وحكم القانون من أجل المساهمة في الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

---

[34] يتضمن القطاع الخاص أنواعًا كثيرة من الشركات ذات الحجم والنطاق والموارد البشرية والمالية المختلفة وذات القدرة المتباينة على الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية.

[35] الفقرة 30 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 (2015).

[36] الفقرة 2–ب من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

[37] تتماشى هذه المبادئ التوجيهية مع الوثائق والأدوات الدولية المتفق عليها بالفعل، مثل إعلان روما عن التغذية وإطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996.

(أ) النهج النظامي والمتعدد القطاعات والقائم على العلوم والأدلة. التشجيع على اتباع نهج نظامي ومتعدد القطاعات وقائم على العلوم والأدلة يتناول النظم الغذائية في مجملها ومختلف الأبعاد الثقافية، ويدمج أشكال المعرفة الأصلية والتقليدية بشكل مناسب، ويسعى إلى تعظيم النواتج في جميع أبعاد التنمية المستدامة، وينظر في الأسباب المتعددة الأبعاد لسوء التغذية بجميع أشكاله.

(ب) السياسات المتسقة والمنسّقة والشاملة والمناسبة لكل سياق. المساهمة في وضع سياسات متسقة ومنسقة وشاملة ومناسبة لكل سياق واستثمارات مسؤولة ذات صلة وتنفيذها عن طريق إجراءات منسقة بين مختلف الجهات الفاعلة وفي جميع القطاعات المعنية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية.

(ج) المساءلة والشفافية والمشاركة. دعم الجهود الرامية إلى تقوية الحوكمة، بما في ذلك آليات المساءلة، وتشجيع مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة في النقاشات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية وفي عمليات صنع القرارات الشفافة والشاملة التي تستند إلى قواعد شفافة للمشاركة تشمل ضمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته.

(د) شعوب تنعم بالصحة والرخاء وكوكب يتمتع بصحة جيدة. تعزيز السياسات والإجراءات التي تحسّن سبل عيش السكان وصحتهم ورفاههم، والإنتاج المستدام للأغذية، والاستهلاك المسؤول للأغذية المغذية والمتنوعة والمأمونة من أجل تمكين الأنماط الغذائية الصحية وحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز استخدامها المستدام، ودعم التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، حسب الاقتضاء.

(هـ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تعزيز تكافؤ فرص الحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍّ يفي بالاحتياجات الغذائية ويناسب الأذواق الغذائية لحياة موفورة النشاط والصحة بغض النظر عن العوامل الاجتماعية أو الديمغرافية من قبيل العرق، أو نوع الجنس، أو الدخل، أو المنطقة الجغرافية. وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، واحترام حقوقهن وحمايتها وإعمالها في سياق الأمن الغذائي والتغذية، وتهيئة الظروف المناسبة لإشراك المرأة في صنع القرارات ومشاركتها في جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي تشكيل النظم الغذائية المستدامة التي تحسّن التغذية، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه في مجال الرعاية والتربية والزراعة وتعزيز الصحة وإنتاج الأغذية واستهلاكها. وقد يتطلب ذلك وضع استراتيجيات مستهدفة لدعم المرأة في ما تؤديه من أدوار في مجالات مثل الرعاية والتربية والزراعة وتعزيز الصحة وإعداد الأغذية وإنتاجها واستهلاكها والحفاظ على المعارف الأصلية والتقليدية والمحلية. ولكن يستلزم ذلك أيضًا إحداث تغييرات في طريقة سير الأمور على النحو المعتاد من أجل إشراك الرجال والفتيان في تشجيع التغذية بوصفها مسؤولية أسرية مشتركة.

(و) تمكين الشباب ومشاركتهم. تشجيع الاستراتيجيات والسياسات والاستثمارات الرامية إلى تعزيز برامج التعليم وبناء القدرات للشباب، وتمكين الشباب من التمتع بالاستقلالية وصنع القرارات وإتاحة الفرص لتمكينهم، وزيادة إمكانياتهم للوصول إلى فرص العمل اللائق، بما في ذلك في المناطق الريفية، والأجور المعيشية والحماية الاجتماعية والممارسات المبتكرة، وحمايتهم من الأعمال الخطرة وغير الملائمة، باعتبار ذلك سبيلًا لتحفيز دور الشباب كعوامل للتغيير المفضي إلى نظم غذائية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

ثالثًا – الجزء الثالث – الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية

49- توفر الخطوط التوجيهية الطوعية التي ترمي إلى ضمان تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة، إطارًا لتعزيز اتساق السياسات وتنسيقها ولجمع مختلف أصحاب المصلحة في النظم الغذائية للعمل معًا على تحقيق أنماط غذائية صحية للجميع من خلال النظم الغذائية المستدامة.

50- ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة، مع مراعاة الالتزامات والواجبات الدولية الأخرى وقرارات جمعية الصحة العالمية ومقرراتها ذات الصلة المتفق عليها، وللوفاء بالالتزامات الوطنية للقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وفقًا للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمحافظة في الوقت نفسه على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، يلزم اتباع نهج النظم الغذائية الذي يعترف بأن الأجزاء المختلفة التي تتألف منها النظم الغذائية مترابطة. ومن المحتمل أن يؤثر أي إجراء أو قرار لمعالجة أحد جوانب نظام غذائي معيّن على الجوانب الأخرى، فيما تستجيب النظم الغذائية للنظم والحالات والسياقات الأخرى وتتأثر بها. ويمكن للتفكير المنهجي والمتعدد التخصصات في ما يتعلّق بالعملية التي ستفضي إلى إقامة نظم غذائية مستدامة والتي تذكّر بضرورة تشجيع تحوّل النظم الغذائية على نحو متّسق وبحسب الحاجة ومع مراعاة السياقات والقدرات الوطنية وبالاعتماد عليها، أن يضمن التصدي للتحديات من منظورات متعددة. بالتالي، توفر الخطوط التوجيهية الطوعية الإرشادات بشأن مجموعة من الإجراءات السياساتية القائمة على العلوم والأدلة والتي تغطي تنوع سلاسل الإمدادات الغذائية والبيئات الغذائية والاستهلاك المسؤول، فضلًا عن المحرّكات والأشخاص الذين يشكلون هذه الإجراءات.

51- وخلال العملية التشاورية، حدد أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي عددًا من العوامل المشتركة ذات الصلة بالنسبة إلى تحسين الأنماط الغذائية والتغذية التي حددت سبعة مجالات تركيز تتمحور حولها الخطوط التوجيهية الطوعية، وهي: (1) الحوكمة الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة؛ (2) وسلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة للتوصل إلى أنماط غذائية صحية في سياق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتغيّر المناخ؛ (3) والوصول المتساوي والمنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة؛ (4) وسلامة الأغذية في النظم الغذائية المستدامة؛ (5) والمعارف والتثقيف والمعلومات التغذوية المتمحورة حول الإنسان؛ (6) والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية؛ (7) والنظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الإنسانية.

52- ويتداخل مجال التركيز الأول، الذي يتعلّق بحوكمة النظم الغذائية والذي يضع الأساس الذي تقوم عليه التوصيات السياساتية الأخرى للخطوط التوجيهية الطوعية، في المجالات الستة الأخرى. وتغطي ثلاثة مجالات تركيز (2 و3 و5) المكوّنات الرئيسية للنظم الغذائية، في حين يستند مجال إضافي (4) إلى الاعتراف بالأهمية المتزايدة للعمل الجماعي في معالجة سلامة الأغذية. ويتم إيلاء عناية خاصة للمرأة نظرًا إلى الدور الحيوي الذي تؤديه في النظم الغذائية (مجال التركيز (6)). ويشكل السياق الإنساني مجال تركيز قائم بحد ذاته (7) لأنه سيبقى مسألة عالمية مهمة في سياق تغيّر المناخ والأزمات الممتدة والنزاعات والهجرة.

53- وتتوجه الإرشادات بشكل أساسي إلى الحكومات التي يتعيّن عليها النظر فيها لجهة علاقتها بالأولويات والاحتياجات والظروف الوطنية ودون الوطنية، وتقييم جدوى السياسات في كل سياق من سياقات النظم الغذائية، مع إيلاء العناية الواجبة لجميع التكاليف أو المنافع المباشرة وغير المباشرة التي تنطوي عليها الآثار الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية. ومن المهم أن تعتمد البلدان منظورًا تشخيصيًا إزاء نظمها الغذائية بشكل منهجي وكامل. وينطوي ذلك على جملة أمور منها فهم أنواع النظم الغذائية القائمة وتركيبتها وتعقيدها، والمحرّكات الرئيسية للتغيير والتعطيل والإقصاء/الإدماج والنمو. ومن أجل التوصل إلى نظم غذائية مستدامة وأنماط غذائية صحية تتوافق مع خطة عام 2030، تشجَّع الحكومات على إجراء تحليل ورصد منهجيين للتكاليف والمنافع والتبادلات والآثار المترتبة على الإجراءات التي تتخذها بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة في سياق الظروف والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الخاصة بها.

ألف – 3–1 الحوكمة الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة

54- يبيّن هذا القسم مدى أهمية آليات الحوكمة والقيادة والمساءلة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في النظم الغذائية، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. والحكومات مسؤولة عن تطوير السياسات العامة السليمة والمتسقة والمنسّقة والقائمة على العلوم والأدلة والأطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم النظم الغذائية، وتعزز التوعية، وتحدد أولويات الإجراءات المؤثرة. ويتعيّن على الحكومات أيضًا أن تطور الآليات الشفافة لرصد وتقييم توزّع تكاليف الانتقال والتكاليف والمنافع المترتبة على الإجراءات السياساتية بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة، وأن تدير تضارب المصالح والضمانات ضد اختلالات التوازن في القوة والضمانات الأخرى لوضع المصالح العامة قبل غيرها من المصالح.

3–1–1 تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها عبر إدماج النظم الغذائية والتغذية في التنمية المحلية والوطنية والإقليمية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تعزز اتساق السياسات وتنسيقها عبر القطاعات والوكالات للحد من سوء التغذية بجميع أشكاله من منظور النظم الغذائية. ويمكن أن تشمل هذه القطاعات والوكالات تلك التي تؤثر على الصحة، والزراعة، والتربية، والبيئة، والمياه، والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والتجارة، والعمالة، والشؤون المالية. وينبغي للحكومات أن تدرج استدامة النظم الغذائية ضمن الأولويات من أجل جمع القطاعات المعنية بفعالية حول مجموعة من الأهداف المشتركة.

(ب) وينبغي للحكومات أن تدمج وتعزز الاستراتيجيات والإجراءات الخاصة بالنظم الغذائية المستدامة الكفيلة بتمكين الأنماط الغذائية الصحية والتغذية المحسّنة في السياسات الوطنية والمحلية الإنمائية والصحية والاقتصادية والزراعية والمناخية/البيئية والخاصة بالحد من مخاطر الكوارث والجائحات. كما ينبغي للحكومات أن تنظر في زيادة وتحسين مخصصات الميزانية لأنشطة النظم الغذائية ومكوّناتها، حيثما كان ذلك مناسبًا، مع تقييم ومراعاة جميع الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية الإيجابية والسلبية المترتبة على مختلف أنشطة النظم الغذائية ومكوّناتها، بالنظر، حسب الاقتضاء، إلى مؤشرات خطة عام 2030 التي تهدف بوضوح وشفافية إلى تحسين الأنماط الغذائية والتغذية للتصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله.

(ج) وإذ تقرّ بأنه من شأن النظام التجاري العالمي والمستند إلى القواعد والمنفتح وغير التمييزي والمنصف والمتعدد الأطراف أن يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية وأن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية[38]. وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية أن تنفذ استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية لتعزيز المشاركة الشاملة للمزارعين والصيادين والعاملين في مجال الأسماك، بما في ذلك صغار المزارعين والسكان الأصليين

[38] الفقرة 17–10 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030

والمجتمعات المحلية والفلّاحين وغيرهم من صغار منتجي الأغذية والعاملين في النظم الغذائية، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية[39].

(د) وينبغي للحكومات أن تحدد الفرص المتاحة في النظم الغذائية لتحقيق الأهداف الوطنية والعالمية للأمن الغذائي والتغذية، وأن تقوم برصد وقياس التقدم المحرز في تحقيق المقاصد والمؤشرات التي وضعتها خطة التنمية المستدامة[40] لعام 2030، وغايات التغذية العالمية[41] لجمعية الصحة العالمية لعام 2025.

3-1-2 تعزيز التنسيق والعمل المتعدد القطاعات وأصحاب المصلحة والمستويات:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات، العمل على تمكين الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية من خلال النظم الغذائية المستدامة، والأطر السياساتية والقانونية المعززة، والقدرات المؤسساتية التي تعالج الأسباب والتداعيات المتعددة لسوء التغذية بجميع أشكاله والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتصلة بالأغذية. وينبغي أن يؤدي هذا التنسيق إلى إنشاء و/أو تعزيز الآليات المتعددة القطاعات والمستويات وأصحاب المصلحة[42] التي من شأنها الإشراف على تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتدخلات القائمة على الأدلة والعلوم والمحددة السياق التي تحترم التنوع الثقافي والتي تساهم في تحسين النتائج التغذوية على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

(ب) وينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الحكومية الدولية أن تيسّر إقامة حوار شامل وشفاف يضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في النظم الغذائية، مع إيلاء عناية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة، والأشخاص الأكثر تأثرًا بالجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله. ويجب أن يتناول هذا الحوار جميع أبعاد التنمية المستدامة في النظم الغذائية.

(ج) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أن تشجّع زيادة الالتزام بالعمل في ظل الاستثمار المسؤول[43] الذي يجريه القطاعان العام والخاص والمانحين لدعم النظم الغذائية المستدامة التي تمكّن الأنماط الغذائية الصحية، مع مراعاة أوجه التآزر والتبادلات مع الأولويات السياساتية الأخرى.

3-1-3 إنشاء آليات وأدوات للمساءلة من أجل الرصد والتقييم:

(أ) ينبغي للحكومات أن تضع أطرًا سياساتية قائمة على العلوم والأدلة وتنظيمية ومحددة السياق لتوجيه أنشطة القطاعين الخاص والعام المتعلّقة بالنظم الغذائية والتغذية، أو أن تقوّيها. وعليها أن تنشئ آليات مساءلة فعالة وشاملة وشفافة يكون من شأنها تعزيز الحوكمة الرشيدة، والمداولات العامة، والهيئات المستقلة التي ترصد الامتثال والأداء، وإجراءات الشكاوى الفردية، والإجراءات لتحسين المساءلة وتحديد وإدارة التضارب في المصالح والمصلحة

---

[39] الفقرة 31 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/c.2/75/i.23.

[40] https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

[41] https://www.who.int/nutrition/global-target-2025/en/

[42] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام 2030 (2018).

[43] بما يتماشى مع مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية (2014).

الشخصية، والضمانات ضد الاختلالات في توازن القوّة، والقدرة على تسوية ومعالجة النزاعات التي قد تقوّض الصحة العامة والرفاه. ويجب أن تحرص الجهات الفاعلة الحكومية على أن يكون الحوار مع جميع أصحاب المصلحة شفافًا وأن يجرى وفقًا للأدوار والمسؤوليات الواضحة الخاصة بالمشاركة من أجل حماية المصلحة العامة.

(ب) وينبغي للحكومات أن تعمل، بالشراكة مع المنظمات البحثية والمنظمات الحكومية الدولية، وفي ظل تزايد المشاريع البحثية، وحسب الاقتضاء، على تعزيز نظم الإحصاءات والرصد الوطنية القائمة التي تجمع البيانات وتوائمها وتصنّفها بحسب الخصائص الاجتماعية والديمغرافية الرئيسية، وعلى استخدام المؤشرات القائمة، حيثما يكون ذلك ممكنًا، بما في ذلك المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، في جميع جوانب النظم الغذائية والنتائج المتعلّقة بالأمن الغذائي، والأنماط الغذائية[44]، وتركيبة الأغذية وسلامتها، والحالة التغذوية[45]، والعوامل الجنسانية وغيرها من العوامل الاجتماعية ذات الصلة، وتحسين توافرها وجودتها للنهوض بإعداد السياسات والمساءلة واستهداف البرامج العامة على نحو أفضل. وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين المحافظة على البيانات الشخصية والجماعية بشأن النظم الغذائية، على نحو ملائم.

(ج) وينبغي للحكومات أن تستثمر في البحوث وتبادل المعارف المتعلّقة بأوجه الترابط بين الأبعاد الغذائية والتغذوية والسلوكية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وديناميكيات السوق من أجل تمكين تقييم الآثار القطاعية للسياسات والبرامج التي جرى تنفيذها ومدى تعقيد أوجه التفاعل بين العرض والطلب على نطاقات مختلفة على طول سلسلة الإمدادات.

(د) وينبغي للحكومات، وبدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المنظمات الحكومية الدولية والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، أن تعزز حسب الاقتضاء، الاستثمار في القدرات البشرية والنظامية والمؤسساتية لتحليل معلومات النظم الغذائية بطريقة شاملة بغية دعم تخطيط الإجراءات البرامجية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، مع مراعاة الحاجة إلى تطوير نُهج متعددة التخصصات تشمل المسائل الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

3-1-4 تعزيز مشاركة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وإدماجهم في النظم الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين أن يعززوا المشاركة الكاملة والفعالة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، لا سيما النساء والفتيات والفئات المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة، في حوكمة النظم الغذائية والتغذية عن طريق الحوار، حسب الاقتضاء، والمشاورات، ومن خلال تقوية الآليات المجتمعية لتحقيق المشاركة الشاملة على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية. وبالنسبة إلى السكان الأصليين، يجب أن يستند ذلك إلى التشاور الفعال والمجدي من خلال مؤسساتهم التمثيلية بغية الحصول على موافقتهم الحرّة والمسبقة والمستنيرة وفقًا لإعلان الأمم المتحدة الخاص بالشعوب الأصلية.

(ب) وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين أن يدعموا بناء القدرات وأن يعززوها، بما في ذلك قدرات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية ليتمكنوا من المشاركة مشاركة كاملة وفعالة في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلّقة بالنظم الغذائية.

---

[44] لا سيما المتناول الغذائي وتنوّع الأنماط الغذائية وجودتها.

[45] بما في ذلك قياسات حالة النقص في المغذيات الدقيقة والجسم البشري.

باء – 3–2 سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة للتوصل إلى أنماط غذائية صحية في سياق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتغيّر المناخ

55- تؤدي سلاسل الإمدادات الغذائية دورًا مهمًا في صحة الإنسان وقدرة النظم الغذائية على الصمود واستدامتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك إصلاح النظم الإيكولوجية. وتعمل سلاسل الإمدادات الغذائية، من مرحلة الإنتاج والتخزين والمناولة بعد الحصاد والتجهيز والتعبئة والتوزيع وصولًا إلى مرحلة الاستهلاك والتسويق، على نطاقات وهياكل ومستويات متعددة ومتنوعة، من سلاسل الإمداد البسيطة إلى السلاسل الشديدة التعقيد ومن سلاسل الإمداد المحلية إلى العالمية التي تشمل العديد من الجهات الفاعلة في النظم الغذائية. ويترتب على القرارات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في أي مرحلة، تداعيات على توافر الأغذية المغذية وإتاحتها بكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الحصول عليها وبصورة مقبولة وآمنة من أجل أنماط غذائية صحية[46]. ويكمّل هذا القسم الأهداف الواردة في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ويسلّط الضوء على أهمية تعزيز التغذية في سلسلة الإمدادات الغذائية، ويقترح سبلًا لتهيئة سلاسل إمدادات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود والاستهلاك والإنتاج المستدامين في ظل تغيّر المناخ وتدهور الموارد الطبيعية، مذكرًا بالحاجة إلى مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة وصحة الأفراد والحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية في آن واحد في نهج الصحة الواحدة. وينبغي للخطوط التوجيهية الطوعية أن تقوم بخدمة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تقوية المنتجين المحليين الضعفاء، فضلًا عن أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، بما في ذلك في مشاركتهم في سلاسل الإمدادات الغذائية.

3–2–1 تعميم التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره عبر سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة:

(أ) ينبغي للحكومات والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التعاون مع منتجي الأغذية ومنظماتهم ليتمكنوا من كسب سبل معيشة لائقة وتحسين قدرة سلاسل الإمدادات الغذائية على الصمود في وجه آثار تغيّر المناخ من خلال إدارة المخاطر، وبناء التأهب والقدرة على الصمود، والتخفيف من حدّة الآثار السلبية المترتبة على سلاسل الإمدادات الغذائية على البيئة. ويمكن أن يشمل ذلك البناء على المعارف المحلية والابتكارات وتعزيز الحصول على التمويل، وخدمات الإرشاد، والتأمين، والتنبؤ بالطقس، ونظم الإنذار المبكر، وتنمية القدرات، وتقاسم المعارف، ونشر المعلومات وتقديم المساعدة من خلال تطبيقات الخدمات. ويمكن أن يشمل أيضًا حماية المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك ونظم الإنتاج عمومًا، من حيث المحتوى التغذوي والإنتاجية، من الآثار المتوقعة لتغيّر المناخ التي تتجلّى على شكل آفات وأمراض وصدمات مرتبطة بالطقس. وقد ينطوي ذلك على نشر الممارسات الجيّدة في الزراعة القادرة على الصمود، واعتماد على المستوى المحلي الأصناف المقاومة للجفاف أو الجليد أو الحرّ أو الاختبارات أو الأمراض التي يسببها تغيّر المناخ أو التي يؤدي إلى تفاقمها، والحد من الفاقد بعد الحصاد وفواقد الأغذية الأخرى، وتطوير المبادرات المولّدة للأصول المنتجة.

[46] على النحو المبيّن في الفقرتين 17 و18.

(ب) وينبغي للحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز الزراعة المستدامة مثل نُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة على مستويات مختلفة من العملية الرامية إلى إقامة نظم غذائية مستدامة يكون من شأنها النهوض بالأمن الغذائي والتغذية. ويتعيّن عليهم أيضًا التعاون مع المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية ودعمهم للحد من الآثار البيئية المترتبة على النظم الغذائية، مع تعزيز التنوع البيولوجي والاعتراف بالجهود الإيجابية التي يبذلها المزارعون الذين يعتمدون الممارسات المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك عبر تشجيع اعتماد التكنولوجيا المناسبة وممارسات الإدارة على مستوى المزرعة لتحسين كفاءة إنتاج المحاصيل وعبر تعزيز الإنتاج والاستخدام المسؤولين والمستدامين لمبيدات الآفات والأسمدة بغية تعظيم منافعها والتقليل في الوقت نفسه من آثارها السلبية على البيئة وصحة الإنسان. وينبغي للحكومات أن تشجّع تعظيم المخرجات الزراعية لكل وحدة من المياه والتربة والطاقة واليد العاملة والأراضي، وأن تحد من انبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الموارد الطبيعية (بما في ذلك إزالة الغابات)، بما يتماشى مع مساهماتها المحددة وطنيًا في اتفاق باريس وأدوات التخطيط الوطنية الأخرى ذات الصلة.

(ج) وينبغي للحكومات أن تنشئ، حيثما يكون ذلك مناسبًا، نظمًا للرصد (بما فيها نظم الإنذار المبكر)، ومؤشرات للجودة (مثل الغايات المتعلّقة بالتنويع المتكامل والتنوع البيولوجي الزراعي، وصحة التربة، وجودة المياه، ودخل المزرعة، وأسعار الأغذية)، ومقاييس أخرى خاصة بالنظم الغذائية والأنماط الغذائية كجزء من سياسات تحديد الغايات المتعلّقة بالبيئة والمناخ لرصد تغيّر الظروف وفعالية الاستجابات في مجال السياسات.

(د) وينبغي للحكومات والمنظمات البحثية والمؤسسات الأكاديمية والجامعات أن تشجّع توليد واستخدام المعارف القائمة على العلوم والأدلة، بما فيها المعارف الأصلية والتقليدية والمحلية، التي تعرض استراتيجيات تخفيف آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه والصمود في وجهه، في النظم الغذائية المستدامة والأنماط الغذائية الصحية والتمكينية. ويجب على البحوث أن تكون قائمة على العلوم والأدلة ومنفتحة على المعارف المحلية والتقليدية، وأن تشمل الضمانات لتحديد تضارب المصالح المحتمل وإدارته. كما ينبغي أن تركّز على التدخلات ونقاط الدخول السياساتية المحتملة لضمان مساهمة الإنتاج الزراعي المستدام والإنتاجية، بما في ذلك من حيث التغذية، وبما فيه الممارسات التي تقوّي قدرة سلاسل الإمدادات الغذائية على الصمود وتحسّن سبل العيش وتعزز احتجاز الكربون والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والتجهيز، والتعبئة، والبيع بالتجزئة، والأسواق والوصول إليها، والاستهلاك المسؤول، في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها وفي الحد من الآثار البيئية السلبية وحماية الموارد الطبيعية وصونها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام.

3-2-2 تعزيز استخدم الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام في إنتاج الأغذية:

(أ) ينبغي للحكومات، والمزارعين ومنظماتهم، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، التعامل مع صحة التربة كأمر أساسي لنظم الإنتاج الزراعي مع إيلاء الاهتمام الواجب للخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الإدارة المستدامة للتربة. وينبغي للحكومات أن تشجّع استخدام ممارسات الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة والمغذيات وإنتاجية خدمات النظم الإيكولوجية من أجل الإنتاج المستدام، وتعزيز الاستعانة بخدمات الإدارة المستدامة للأراضي والممارسات الزراعية المستدامة من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي للتربة وتوازن المغذيات، والحد من تآكل التربة، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز تخزين الكربون واحتجازه.

(ب) وينبغي للحكومات أن تعزز إدارة الموارد المائية واستخدامها على نحو مستدام وأن تحسّنهما من أجل الزراعة وإنتاج الأغذية عبر تحسين التنظيم والنُهج الشاملة والتشاركية لإدارة الموارد المائية بطريقة متكاملة على نطاق مستجمعات المياه، حيثما يكون ذلك مناسبًا، ونُهج تعزيز التعاون في مجال المياه التي تشمل منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والفلاحين وغيرهم من صغار منتجي الأغذية والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين والتي تراعي تنوّع الاحتياجات من المياه في مختلف القطاعات. ومن شأن هذه النُهج أن تشجّع نظم الري التي تستخدم الموارد المائية بطريقة مستدامة وخفض هدر المياه، وأن تدعم الاستخدام المنهجي للتكنولوجيات المناسبة لتوفير المياه، وأن تقلل من تلوّث المياه الناتج عن الزراعة، وأن تعزز الاستخدامات المتعددة الآمنة والسليمة بيئيًا للمياه وإعادة استخدامها لأغراض منزلية وإنتاجية من غير الإضرار بقدرة المزارعين ومنتجي الأغذية على زراعة ما يكفي من الأغذية المغذّية مع الاعتراف بالأهمية البالغة التي تكتسيها إمكانية وصول جميع الأشخاص المقيمين والعاملين في المناطق الريفية إلى المياه لاستخدامها الشخصي والمنزلي.

(ج) وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين حماية التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة وصونه واستخدامه على نحو مستدام من أجل تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود. ويجب استكمال ذلك باعتماد الممارسات المستدامة لإنتاج الأغذية وإدارة الموارد الطبيعية وتطبيقها مثل الزراعة العضوية ونُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة.

(د) وينبغي للحكومات أن تعترف بجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وبحقوقهم، بما في ذلك، حسب الاقتضاء وتماشيًا مع التشريعات الوطنية، حقوق الحيازة المشروعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد نظم حيازة عرفية وتمارس الحوكمة الذاتية للأراضي ومصايد الأسماك والغابات، وأن تحترمهم مع إيلاء عناية خاصة لتوفير فرص الوصول المنصف للنساء بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي[47] التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويجب احترام المعارف والممارسات التقليدية والجماعية لأصحاب الحقوق هؤلاء، وحماية أنماطهم الغذائية التقليدية، وإسناد الأولوية لتغذيتهم ورفاههم.

(هـ) وينبغي للحكومات أن تعترف بأهمية الرعاة، وإدارة المراعي على نحو مستدام، ونظم الرعي، بالنسبة إلى التغذية والنظم الإيكولوجية الصحية وسبل العيش في المناطق الريفية وسلاسل الإمدادات الغذائية القادرة على الصمود، وأن تشجّع نظم الرعي المنخفضة المدخلات لإنتاج الأغذية الصحية الحيوانية المصدر التي تساهم في الحد من الفقر والجوع.

3-2-3 تعزيز التغذية في الزراعة وسلاسل إمدادات الأغذية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تخصص ميزانية للأهداف التغذوية وأن تدمجها، حيثما يكون ذلك مناسبًا، في سياساتها الوطنية المتعلّقة بالزراعة وسياساتها الأخرى ذات الصلة للتوصل إلى أنماط غذائية صحية من خلال النظم الغذائية المستدامة.

[47] لا سيما الفقرات 3-1-1، و9-2، و9-4.

(ب) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تشجيع الاستثمارات الزراعية المسؤولة[48] وتعزيزها ودعم منتجي الأغذية ليعتمدوا ممارسات الإنتاج المستدام ولينتجوا أغذية متنوعة تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وتوفر الدخل اللائق وسبل العيش والقدرة على الصمود للصيادين والمزارعين، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارع الأسرية، وللعاملين في المزارع. ويجب أن يشمل ذلك دعم الممارسات المستدامة لإنتاج المحاصيل، والثروة الحيوانية، والحراجة الزراعية، ونظم الحيوانات ومصايد الأسماك (بما في ذلك نظم الصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية) وتشجيعها.

(ج) وينبغي للحكومات أن تقوم حيثما يكون ذلك مناسبًا، بدمج الزراعة الحضرية وشبه الحضرية واستخدام الأراضي في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والمحلية المتعلّقة بالنظم الغذائية وتنمية التغذية وفي التخطيط الحضري والإقليمي، بوصفهما مساهمة قيّمة في تمكين الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة وأن تدعم استقرار إمدادات الأغذية المغذية والمأمونة.

(د) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص ومراكز البحوث والجامعات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز البيئات التمكينية لمساعدة منتجي الأغذية وتيسير وصولهم إلى التكنولوجيات والممارسات الميسورة الكلفة والمبتكرة، بما فيها المعارف التقليدية، والمساعدة الفنية، والتدريب على المهارات، ونماذج الأعمال الشاملة والمستدامة المكيّفة مع الاحتياجات والأولويات المحلية، والمعلومات المتعلّقة بالتغذية والأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة في الزراعة، والخدمات/ البرامج الفنية الأخرى للإرشاد من أجل تمكينهم من تعزيز الإنتاج المستدام، وحماية التنوع البيولوجي، وضمان سلامة الأغذية وتحسين جودتها التغذوية في الأسواق.

(هـ) وينبغي للحكومات أن تدعم نظم معلومات السوق التي توفر المعلومات الشفافة والتي يسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب عن معاملات السوق المتعلّقة بالأغذية، بما في ذلك تحسين تتبع مخزون الإمدادات الحالية والمستقبلية والبيانات المتعلّقة بالأسعار، للأسواق المحلية والإقليمية من جملة أطراف أخرى، حيثما يكون ذلك ممكنًا ومناسبًا. ويتعيّن على الحكومات أن تدعم البحوث الزراعية الاقتصادية حول مواضيع قد تشمل التجارة والآثار المترتبة على السياسات الحكومية. وينبغي إجراء المزيد من الرصد ودراسات السوق للسلع التي لا يتم التبليغ عنها بقدر كافٍ، بما في ذلك التي يترتب عليها أثر كبير في التغذية والمحاصيل المهملة وغير المستغلة بالكامل.

(و) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والجهات المانحة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الاستثمار في البحوث ونقل المعارف والابتكار لإنتاج الأغذية المغذية والمتنوعة مثل الفاكهة والخضار، والبقوليات، والحبوب الكاملة، والجذور، والدرنات، والبذور، والجوزيات، والأغذية الحيوانية المصدر.

[48] بما يتماشى مع مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية، وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

(ز) وينبغي للحكومات أن تعزز الاستراتيجيات أو الخطوط التوجيهية أو الصكوك التي تدعم اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين الأنماط الغذائية الصحية، وفقًا للفقرة 17، والتي تعزز التغذية في سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية مع مراعاة قراري جمعية الصحة العالمية 57-17[49] في فقرته 22، و66-10[50] فضلًا عن التشريعات والسياقات والقدرات الوطنية.

3-2-4 تحسين تخزين الأغذية وتجهيزها وتعبئتها وتحويلها وتعديل تركيبتها:

(أ) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين الاستثمار، حيثما يكون ذلك مناسبًا، في البنية التحتية (مثل مرافق التخزين، والبنية التحتية للنقل، والأسواق المادية، ونظم معلومات السوق) والدعم اللوجستي لتفادي الفاقد والمهدر بعد الحصاد ودعم قدرة منتجي الأغذية، بمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، على توفير الأغذية المتنوعة والقابلة للتلف والمأمونة للأسواق المحلية والإقليمية والدولية بطرق مستدامة وفقًا للفقرات 41 و43 و3-1-1 (ج).

(ب) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمزارعين وغيرهم من المنتجين وجمعياتهم، تعزيز تقليل الفاقد والمهدر من الأغذية في المزارع خلال التخزين بعد الحصاد، وطيلة فترة التجهيز والنقل والبيع بالتجزئة. ويشمل ذلك كلًا من التدريب المدفوع من الطلب وبناء القدرات لتحسين ممارسات الإدارة وتشجيع اعتماد التكنولوجيات الملائمة[51]. ويتعيّن عليهم أيضًا تكثيف الجهود لتحديد كمية الفاقد من الأغذية في مراحل تخزينها وتجهيزها وتحويلها وإعادة تركيبتها والمهدر من الأغذية في مرحلتي البيع بالتجزئة والاستهلاك، ولاستكشاف كيفية التقليل منهما من أجل وضع حد لتراجع جودة الأغذية وكميتها وللخسائر الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي أيضًا إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد مع ما يترتب على ذلك من أثر إيجابي على تغيّر المناخ.

(ج) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص ومراكز البحوث أن يدعموا البحث والرصد والتطوير وزيادة استخدام تكنولوجيات وممارسات التجهيز المبتكرة وفقًا للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والتي من شأنها أن تحافظ على المحتوى التغذوي للأغذية، وأن تقلل الفاقد من المغذيات بعد الحصاد، وأن تولّد، حيثما يكون ذلك مناسبًا، منتجات جديدة ذات قيمة مضافة من المنتجات الثانوية الناجمة عن تجهيز الأغذية، وأن تعزز التخزين الطويل الأجل للأغذية لا سيما خلال فترات الجفاف والفيضانات وعدم كفاية الإنتاج. وينبغي إيلاء عناية خاصة للتجهيز من جانب جمعيات المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، لا سيما النساء منهم، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجب أن يكون تدعيم الأغذية قائمًا على الأدلة والعلوم وقد يشكل جزءًا من الإجراءات الخاصة بالتغذية، عند الاقتضاء، وفي سياقات محددة، لمعالجة حالات النقص في المغذيات الدقيقة المثيرة للقلق على مستوى الصحة العامة بما يتماشى مع التشريعات الوطنية. ويجب أن تقوم السياسات والبرامج العامة بتشجيع التدعيم فقط عندما يكون هناك قاعدة ثابتة من العلوم والأدلة، ولا ينبغي

---

[49] قرار جمعية الصحة العالمية 57-17. https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA57/A57_R17-en.pdf

[50] قرار جمعية الصحة العالمية 66-10. https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA66/A66_R10-en.pdf?ua=1

[51] تشمل هذه التكنولوجيات وحدات التخزين في الغرف المبرّدة، وغرف التبريد التي تعمل على الطاقة الشمسية، والمبرّدات، والتخزين الجاف، وبراميل التخزين، ومرافق التجفيف.

أن يصرف ذلك الانتباه عن تعزيز الأنماط الغذائية الصحية المتنوعة من خلال النظم الغذائية المستدامة على المدى الطويل.

(د) وينبغي للحكومات، وفقًا للسياقات الوطنية، أن تشجّع الاستراتيجيات والخطوط التوجيهية والصكوك الخاصة بالتوسيم التغذوي وأن تدعم التدابير المناسبة القائمة على الأدلة والعلوم، بما في ذلك النظر في خطط متنوعة وقائمة على العلوم والأدلة لوضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات (والتي يمكنها أن تشمل التوسيم التفسيري والإعلامي)، مع مراعاة مواصفات هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية وتوصياتها وغير ذلك من المعايير الدولية والوطنية ذات الصلة والمتفق عليها، والترويج لها، لمساعدة المستهلكين على القيام بخيارات مستنيرة وصحية[52] مع التركيز بصورة خاصة على تأثيرها على الأطفال.

(هـ) وينبغي للقطاع الخاص أن يساهم في تحقيق أهداف الصحة العامة، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في خطة عام 2030 والمتسقة مع التشريعات واللوائح التنظيمية والأولويات والقوانين الوطنية ومع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية عبر إنتاج الأغذية المغذية والمأمونة التي تساهم في توفير نمط غذائي صحي والتي يتم إنتاجها بطريقة مستدامة بما يؤدي إلى زيادة المحتوى التغذوي والمحافظة عليه، وتشجيعها، وأن يبذل الجهود لتغيير تركيبة الأغذية، عند الاقتضاء، من خلال الحد من محتوى المغذيات التي تتسبب بشواغل على مستوى الصحة العامة.

(و) وينبغي للحكومات أن تشجّع، حيثما يكون ذلك مناسبًا، الجهات الفاعلة المعنية بالأغذية في القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الخاص المحلي، على العمل على اعتماد تغليف أكثر استدامة من الناحية البيئية وأمانًا للمنتجات.

3-2-5 تحسين تغذية وصحة العاملين في المزارع والنظم الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تضمن احترام الحق في العمل[53] لجميع المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية والعاملين فيها (بما في ذلك المهاجرين والعمال غير الشرعيين) وحمايته وإعماله، وحماية هؤلاء الأشخاص وسلامتهم، وعدم وجود أي عبء غير ضروري يمكنه أن يؤثر سلبًا على حالتهم الصحية، بما في ذلك انخراط الأطفال في الأشغال المؤذية (مثل عمل الأطفال).

(ب) وينبغي للحكومات أن توفّر، وللمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين أن يعززوا، حيثما ينطبق ذلك، برامج الحماية الاجتماعية لمنتجي الأغذية والعاملين في مجال الأغذية لمساعدتهم على التمتع بالأمن الغذائي، وكسب دخل وأجور لائقة وسبل عيش كافية، والحصول على أنماط غذائية صحية وخدمات صحية مناسبة يمكنهم تحمل كلفتها.

(ج) وينبغي للقطاع الخاص أن يحسّن الحالة التغذوية للعاملين فيه، ويضمن حصولهم على مياه الشرب النظيفة والمأمونة والصرف الصحي والأغذية المغذية في مكان العمل، ويسهّل الحصول على الخدمات الصحية المتصلة بالتغذية ويشجّع إنشاء مرافق للرضاعة الطبيعية.

---

[52] الفقرتان 40-4 و61 من قرار جمعية الصحة العالمية 57-17 وقرار جمعية الصحة العالمية 66-10.

[53] الفقرتان 23 و24 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).

(د) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تشجيع تمتع العاملين في النظم الغذائية، بمن فيهم العمال الموسميين والمهاجرين، بالصحة الجيّدة والرفاه، واعتماد التدابير، بما فيها نظم الإنذار المبكر، لتجنّب انتشار الأمراض المعدية، بما في ذلك تأمين المعدات الوقائية عبر توفير ظروف العمل المناسبة، وعند الاقتضاء، ظروف العيش المناسبة بما في ذلك للعمال الموسميين والمهاجرين. وينبغي تدريب العمال على كيفية انتشار الأمراض المعدية وعلى الطريقة التي يمكنهم بها حماية أنفسهم وزملائهم والأغذية والمواد التي يتعاملون معها. وينبغي للحكومات والقطاع الخاص الاعتراف، وفقًا للقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، بالدور الذي تؤديه منظمات المزارعين والعمال في تعزيز صحّة العاملين في المزارع والنظم الغذائية ورفاههم.

3-2-6 تمكين الشباب في النظم الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين إشراك الشباب وتشجيعهم وتمكينهم، مع الاعتراف باختلافهم، للمشاركة بنشاط في النظم الغذائية عبر تحسين وصولهم إلى الأراضي، والموارد الطبيعية، والمدخلات، والأدوات، والمعلومات، والإرشاد، والخدمات الاستشارية والمالية، والتعليم، والتدريب، والأسواق، وتعزيز إدماجهم في عمليات صنع القرارات وفقًا للتشريعات واللوائح الوطنية.

(ب) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الاستثمار في التدريب المهني الملائم، والتدريب على المهارات، والتعليم الرسمي، وبرامج التوجيه للشباب من أجل زيادة قدراتهم وحصولهم على فرص العمل اللائق والتوظيف وفرص إقامة المشاريع، ومن ناحية الطلب، تمكين السياسات والصكوك من توليد فرص العمل اللائق لتحفيز النظم الغذائية المستدامة للجيل القادم ودفع التحوّل إليها. ويمكن أن تشمل الاستثمارات أيضًا البحوث والإجراءات الرامية إلى دعم الشباب لمعالجة احتياجاتهم التغذوية وتعزيز دورهم كعوامل للتغيير يكون من شأنهم التأثير على استهلاك الأنماط الغذائية الصحية داخل مجتمعاتهم بوصفهم مساهمين في النظم الغذائية ومؤثرين في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

(ج) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص تعزيز التنمية والروابط بين المناطق الريفية والحضرية، ووصول الشباب إلى المعلومات والابتكارات الاجتماعية ومراكز الموارد والتكنولوجيات والممارسات الجديدة على طول سلاسل الإمدادات الغذائية التي تعزز استدامة النظم الغذائية وتحسّن التغذية وتدعم المؤسسات الاجتماعية وإقامة المشاريع من جانب الشباب (لا سيما في البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة من الهجرة الداخلية والخارجية للشباب). وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، وفقًا للتشريعات الوطنية، تمكين الانخراط والمشاركة النشطة للشباب في عملية وضع السياسات في مختلف القطاعات ودعم القدرات الفردية والجماعية لتشكيل النظم الغذائية عبر الاعتراف بدور الشباب كصفات فاعلة.

جيم – 3–3 الوصول المتساوي والمنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة

56- تشمل البيئات الغذائية الأغذية المتاحة والتي يسهل وصول الناس إليها في محيطهم، والجودة التغذوية لهذه الأغذية وسلامتها وسعرها وملاءمتها وتوسيمها والترويج لها. وينبغي أن تحرص هذه البيئات على أن تتوافر للأشخاص سبل الوصول المتساوي والمنصف إلى ما يكفي من الأغذية المأمونة والمغذية والميسورة الكلفة التي تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة[54]، مع مراعاة مختلف العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على هذا الوصول. ويمكن أن يشكل الحصول على أنماط غذائية صحية مشكلة بالنسبة إلى العديد من الأشخاص، ذلك أنها قد لا تكون متوافرة أو متاحة أو ميسورة الكلفة لأسباب كثيرة. ويعرض هذا القسم بعض نقاط الدخول السياساتية الممكنة لتحسين الوصول المادي والاقتصادي إلى الأنماط الغذائية الصحية وتوافرها من خلال النظم الغذائية المستدامة في الأماكن التي يشتري فيها الناس الأغذية ويختارونها ويتناولونها.

3–3–1 تحسين الوصول إلى الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تحسّن توافر الأغذية المأمونة والمغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الوصول إليها من خلال النظم الغذائية، وأن تضمن أن يترتب عنها أثر إيجابي على الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، بما في ذلك من خلال التجارة التي يجب أن تتوافق مع نظام تجاري عالمي ومستند إلى القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية.

(ب) وينبغي للحكومات أن تراعي إرشادات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لضمان المحافظة على سلامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود وتوافر الإمدادات الغذائية المناسبة والمأمونة وقدرة جميع الأشخاص على الوصول إليها في أوقات الأزمة (مثل الجائحات). وينبغي أن تعترف الحكومات بأهمية أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين المحليين في هذا الصدد.

(ج) وينبغي للحكومات، في أوقات الأزمة، أن تقرّ بالطابع الأساسي لإنتاج الأغذية وتوزيعها وتجهيزها وأن تبقي الأسواق، بما فيها المحلية منها، والممرات التجارية مفتوحة لضمان حقوق العمال والمحافظة على استمرار عمل الجوانب المهمة من النظم الغذائية في جميع البلدان.

(د) وينبغي للحكومات أن تأخذ الإنصاف والمساواة في الحسبان عند العمل على معالجة البيئات الغذائية وأن تحرص على حصول أعضاء المجتمعات الضعيفة، والسكان الأصليين، والمجتمعات المحلية، والفلاحين، والرعاة، وصغار الصيادين، والعاملين في مجال الزراعة والأغذية، والنساء والشباب في المناطق الريفية والحضرية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يواجهون قيودًا بسبب العمر والمرض، على فرص كافية للوصول إلى الأغذية المتنوّعة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية.

(هـ) وينبغي للحكومات أن تقلل من الحواجز ليتمكن الأشخاص من زرع مختلف أنواع الأغذية، بما فيها الأغذية الطازجة والموسمية، التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة، أو نقلها أو حفظها أو شرائها أو طلبها أو الحصول عليها بطرق أخرى في بيئة غذائية معيّنة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جملة أمور منها وضع سياسات التخطيط الريفي والحضري، وتيسير الوصول إلى الإنترنت، وتقديم الخدمات

[54] منظمة الأغذية والزراعة. 2004. الفقرة 15 من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

المبتكرة، والسياسات والصكوك التي تشجّع متاجر البيع بالتجزئة وأسواق المنتجات الطازجة والأسواق الشعبية المحلية على بيع مجموعة متنوعة من الأغذية المغذّية والمأمونة والميسورة الكلفة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة والتي تعزز الإنتاج المحلي، حسبما وحينما يكون ذلك مناسبًا، بما في ذلك إنتاج الأغذية في الحدائق المنزلية والمجتمعية وفي المدارس والبساتين، فضلًا عن الأسواق الوطنية والدولية حيثما يكون ذلك مناسبًا.

(و) وينبغي للحكومات أن تنظر في اتخاذ تدابير تشجّع المزارعين والصيادين، وتجار التجزئة الجوّالين، وبائعي الأغذية في الشوارع، وتجار البيع بالتجزئة الآخرين الذين يبيعون مجموعة متنوعة من الأغذية التي تم إنتاجها محليًا أو التزوّد بها من حول العالم والتي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة.

(ز) ويمكن للحكومات، بالتشاور مع جمعيات المستهلكين والمقيمين المحليين، أن تشجّع بائعي الأغذية بالتجزئة المحليين وأسواق الأغذية المحلية على زيادة عدد الأغذية المغذية والمأمونة المنتجة بطريقة مستدامة التي تم إنتاجها محليًا والتزوّد بها من حول العالم والتي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة، وأصنافها ومبيعاتها. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء مجالس محلية معنيّة بالسياسات الغذائية لأخذ رأي المقيمين بشأن أفضل طريقة لتحسين توافر الأنماط الغذائية الصحية في مجتمعاتهم المحلية والوصول إليها وإتاحتها بكلفة ميسورة، مع إيلاء عناية خاصة للأشخاص الأكثر تأثرًا بالجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله.

3-3-2 تحسين توافر الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة وإتاحتها بكلفة ميسورة:

(أ) ينبغي للحكومات، حيثما يكون ذلك مناسبًا للظروف الوطنية، ووفقًا للالتزامات والواجبات الدولية، أن تتخذ تدابير تشمل سياسات وصكوك، لدعم وتعزيز المبادرات التي من شأنها أن تحسّن توافر الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الوصول إليها بكلفة ميسورة من خلال النظم الغذائية المستدامة وأن تسعى إلى تأمينها، ولتشجيع السياسات والبرامج الرامية إلى الوقاية من الوزن الزائد والسمنة أو الحد منهما.

(ب) وينبغي للحكومات، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، أن تقوّي نظم المشتريات العامة عبر الحرص على توافر الأنماط الغذائية الصحية وسهولة الوصول إليها وإمكانية تحمّل كلفتها وجعلها ملاءمة في السياقات والمؤسسات العامة من قبيل الحضانات وغيرها من مرافق رعاية الأطفال، والمدارس، والمستشفيات، وبنوك الأغذية، والمكاتب الحكومية، وأماكن العمل، والقواعد العسكرية، والسجون، ودور التمريض، ومرافق الرعاية، بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية وعبر العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين ومنتجي الأغذية المحليين الضعفاء، حيثما يكون ذلك ممكنًا.

(ج) وينبغي للحكومات أن تربط توفير الوجبات المدرسية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة بتحقيق أهداف تغذوية واضحة تكون متّسقة مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية ومكيّفة مع احتياجات الفئات العمرية المختلفة، مع إيلاء عناية خاصة للأشخاص الأكثر تأثرًا بالجوع وسوء التغذية.

(د) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين النظر في الترويج للوجبات المدرسية المحلية حيث يتم شراء الأغذية المقدمة في المدارس وغيرها من مرافق رعاية الأطفال، حيثما يكون ذلك مناسبًا، من المزارعين الأسريين و/أو أصحاب الحيازات الصغيرة لدعم المجتمعات المحلية وتوفير الفرص التربوية للتلامذة.

(هـ) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تيسير توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة من خلال النظم الغذائية المستدامة للأسر الفقيرة من خلال برامج الحماية الاجتماعية، من قبيل القسائم الشرائية للأغذية المغذية أو التحويلات النقدية أو برامج التغذية المدرسية أو برامج الوجبات المجتمعية الأخرى. ويجب ربط هذه البرامج بنتائج تغذوية واضحة تكون متسقة مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية ومكيّفة مع احتياجات الفئات العمرية المختلفة.

(و) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية أن تعزز جهوزية برامج الحماية الاجتماعية وقدرتها على الصمود من أجل التصدي للجائحات والصدمات النظامية الأخرى التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية.

(ز) وينبغي للحكومات والمستهلكين ومنظمات المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية تشجيع توافر الأغذية المأمونة والمغذّية والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، بما في ذلك الأغذية المغذية والمنتجة بطريقة مستدامة والتي يتم التزوّد بها من أسواق أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين والصيادين والمنظمات الاجتماعية، وغير ذلك من جهود بناء المجتمعات المحلية التي تجمع الأشخاص حول ثقافات غذائية محلية.

3-3-3 رصد التكنولوجيات الجديدة وتعزيز الاتجاهات لصالح تحقيق الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة:

(أ) ينبغي للحكومات الإقرار بتأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وشراء الأغذية عبر الإنترنت، ورصده، وتشجيع شركات الإعلام على الترويج للأغذية المغذية والمأمونة والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية على وسائل التواصل الاجتماعي.

(ب) وينبغي للحكومات أن تعترف بالاتجاه المتنامي المتمثل في شراء الأغذية على الإنترنت واستهلاكها خارج المنزل (بما في ذلك الأغذية المباعة في الشوارع)، ويمكنها، حسبما يكون ذلك مناسبًا للظروف الوطنية، أن تعزز السياسات التي ترمي إلى تشجيع المطاعم والمنافذ الإلكترونية على تقديم الأطباق المصنوعة من الأغذية المغذية والمأمونة والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وعرض المعلومات بشأن الأغذية في قائمة الطعام (مثل السعرات الحرارية وتركيبة المنتجات وغيرها من المعلومات عن المحتوى التغذوي والمعلومات الأخرى ذات الصلة القائمة على العلوم والأدلة كتلك المتعلّقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، بالاستناد إلى مؤشرات خطة عام 2030 حيثما يكون ذلك مناسبًا)، وتفادي الفاقد والمهدر من الأغذية، واحترام اللوائح الخاصة بسلامة الأغذية.

دال – 3–4 سلامة الأغذية في النظم الغذائية المستدامة

57- تعد سلامة الأغذية عاملًا أساسيًا في جميع أجزاء النظام الغذائي وتتسم بأهمية حاسمة في تجنّب ومكافحة بروز مخاطر محتملة تهدد سلامة الأغذية، بما في ذلك مخاطر بيولوجية وكيميائية ومادية، قد تسبب الأمراض والوفاة وتشمل العوامل الممرضة المنتقلة عن طريق الأغذية، والسموم التي تحدث بصورة طبيعية، والملوثات، بما فيها المعادن الثقيلة، ومخلّفات مبيدات الآفات والعقاقير البيطرية ومضادات الميكروبات، مع الاعتراف بمواصفات هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية وتوصياتها المتعلّقة بسلامة الأغذية، والمدونة الصحية لحيوانات اليابسة ومدونة صحة الحيوانات المائية الصادرتين عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان، واللوائح والقدرات الوطنية، واستخدامها. وتمثل الأمراض الحيوانية والنباتية أيضًا تهديدات لسلامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود ولصحة الإنسان وتغذيته. ولا يمكن أن تعتبر الأغذية مغذّية إن لم تكن مأمونة، كما يعيق الافتقار إلى سلامة الأغذية اعتماد الأنماط الغذائية الصحية. وتتزايد الحاجة الملحة إلى تحسين القدرة على تتبع سلامة الأغذية من أجل رصد تدفق الإمدادات الغذائية، وتيسير عمليات استرجاع الأغذية من الشبكات المنسّقة. ويسلّط هذا القسم الضوء على الحاجة إلى التعاون الدولي والوطني في مجال سلامة الأغذية، مع الاعتراف بأهمية التقييمات الفعالة للمخاطر والإبلاغ عن المخاطر وإدارتها في إقامة نظم رقابة مناسبة لمختلف النطاقات والسياقات وأساليب الإنتاج والتسويق.

3–4–1 تعزيز التعاون الوطني والدولي في مجال سلامة الأغذية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تعزز سلامة الأغذية في سياساتها المتعلّقة بالنظم الغذائية وأن تطوّر سياسات وبرامج مستندة إلى العلوم ومحددة السياق بشأن سلامة الأغذية يكون من شأنها أن تنظر في اعتماد إجراءات على امتداد النظم الغذائية وتتعلّق بإنتاج الأغذية وتجهيزها ومناولتها وإعدادها وتخزينها وتوزيعها.

(ب) ويتعيّن على الحكومات القيام، حسب الاقتضاء، بتطوير ووضع وتقوية وإنفاذ نظم مراقبة لسلامة الأغذية، بما في ذلك مراجعة التشريعات واللوائح التنظيمية الوطنية الخاصة بسلامة الأغذية واعتمادها وتحديثها وتنفيذها ليتمكن منتجو وموردو الغذاء على طول سلسلة إمدادات الأغذية من تأدية عملهم بسلامة. وينبغي للحكومات أن تنفّذ، حسب الاقتضاء وبدعم من المنظمات الحكومية الدولية، المواصفات المعتمدة دوليًا، وفقًا للفقرة 41 من الخطوط التوجيهية الطوعية.

(ج) وينبغي للحكومات والشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تشارك في الشبكات الدولية الرسمية لتبادل المعلومات بشأن سلامة الأغذية، بما في ذلك مراقبة المخاطر المنقولة بواسطة الأغذية وتفشي الأمراض وإدارة حالات الطوارئ، وأن تتقاسم الأدلة والبيانات معها وتساهم فيها، حيثما يكون ذلك مناسبًا، لتحسين سلامة الأغذية في مجموعة من القضايا مثل جودة المياه، ومخلفات مبيدات الآفات، والعوامل الممرضة المنتقلة عن طريق الأغذية، والسموم التي تحدث بصورة طبيعية، والملوثات، بما فيها المعادن الثقيلة، ومخلّفات مبيدات الآفات والعقاقير البيطرية ومضادات الميكروبات، والمواد المضافة إلى الأغذية، والبكتيريا الممرضة والفيروسات والسموم والطفيليات والأمراض الحيوانية المصدر، والاحتيال/الغشّ في المنتجات الغذائية.

3-4-2 ضمان سلامة الأغذية في نظم الإنتاج:

(أ) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تنفيذ نهج الصحة الواحدة[55] إزاء سلامة الأغذية على طول سلسلة إمداد الأغذية والأعلاف، مع الاعتراف حيثما يكون ذلك مناسبًا بالترابط القائم بين سلامة الأغذية وصحة الإنسان والنباتات والحيوانات والبيئة، لا سيما من أجل الوقاية من جميع الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المصدر، وغيرها من الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية، والتخفيف من آثارها.

(ب) وينبغي للحكومات، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، أن تواصل تطوير وتنفيذ الخطط الوطنية القائمة على العلوم والمخاطر، مراعية دليل "مقاومة مضادات الميكروبات: دليل لتطوير خطط العمل الوطنية" من أجل مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والنباتات، بما في ذلك إنتاج العلف، مع الاعتراف بالمواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية المعتمدة من جانب الأجهزة الدولية المعنية بوضع المعايير، بما فيها تلك التي يعترف بها اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، من أجل تعزيز ودعم الاستخدام الرشيد والمناسب لمضادات الميكروبات، واستخدامها، ومع التذكير بالقرارات[56] ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، ومع الاعتراف بمواصفات هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية وتوصياتها واستخدامها، ومع مراعاة عمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمقاومة مضادات الميكروبات، حيثما يكون ذلك مناسبًا. ومن الضروري اتباع نهج تعاوني للصحة الواحدة، مع مراعاة خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، من أجل الحد من مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك إذكاء الوعي وتنمية القدرة على رصد مقاومة مضادات الميكروبات واستخدامها في الأغذية والزراعة، حسب الاقتضاء[57].

3-4-3 حماية المستهلكين من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية في الإمدادات الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز إمكانية التتبع في سلاسل الإمدادات الغذائية والكشف المبكر عن التلوّث وتحسينهما، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لإيجاد الحلول في مجال التتبّع.

(ب) وينبغي للاستثمارات التي تقوم بها الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين أن تدعم تدريب منتجي الأغذية ومناوليها ومجهّزيها لتنفيذ التدابير الوطنية المستندة إلى العلوم والأدلة والقائمة على المخاطر التي يمكنها أن توفّر الأغذية المأمونة وأن تحافظ في الوقت نفسه على قيمتها التغذوية.

(ج) وإنّ الحكومات مدعوة إلى أن تقرّ بالتشريعات واللوائح والخطوط التوجيهية وأن تكيّفها لتقييم وإدارة المخاطر الصحية الناشئة والمحتملة فضلًا عن المنافع المحتملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك المنتجات الغذائية الجديدة التي تستحدثها التكنولوجيات الناشئة حسب الاقتضاء، مع مراعاة العوامل الأخرى ذات

---

[55] الصحة الواحدة نهج يرمي إلى تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات والتشريعات والبحوث التي تتواصل فيها قطاعات متعددة (مثل الصحة العامة، وصحة الحيوان والنبات، والبيئة) وتعمل معًا من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة العامة. المرجع: https://www.who.int/features/qa/one-health/en/

[56] القراران 2/4-15 و2019/6 الصادران عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

[57] مع الإحاطة علمًا بما يقوم به فريق المهام الحكومي الدولي المخصص المعني بمقاومة الميكروبات التابع لهيئة الدستور الغذائي من عمل في الوقت الراهن.

الصلة في عملية إدارة المخاطر على النحو المبيّن في الدليل الإجرائي لهيئة الدستور الغذائي وتقييمات المخاطر العلمية ومواصفات هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية وتوصياتها، أينما توافرت، كما يحصل مع أي منتج غذائي جديد.

هاء – 3–5 المعارف التغذوية المتمحورة حول الإنسان والتثقيف والمعلومات

58- من الأهمية بمكان مراعاة المجموعة المتنوعة من الثقافات الغذائية، والمعايير الاجتماعية، والعلاقات، والتقاليد التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة، وإقامتها والمحافظة عليها وحمايتها من غير تقويض التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويعرض هذا القسم نقاط الدخول السياساتية لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية من خلال دعم الأشخاص لتحسين معارفهم، ووعيهم، وتثقيفهم، وجودة المعلومات المتاحة والدوافع والمهارات والممارسات المستدامة التي تمكّن الجهات الفاعلة الرئيسية. وتعد البرامج الخاصة بكل سياق وتعزيز الجوانب الصحية للأنماط الغذائية والمعارف التقليدية المنبثقة عن مختلف النظم الغذائية أمرًا حيويًا لضمان التأثير على التغذية والبيئة بطريقة متساوية وإيجابية ومستدامة. ويمكن للتغيير الاجتماعي والسلوكي أن يحوّل الأنماط المتعلّقة بالأغذية واستهلاكها وأن يمكّن الأشخاص من القيام بخيارات أفضل لأنفسهم ولأسرهم والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

3–5–1 استخدام السياسات والأدوات لتوفير التثقيف والمعلومات بشأن الأنماط الغذائية الصحية والنظم الغذائية المستدامة:

(أ) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع المؤسسات العلمية، أن تدعم الخطوط التوجيهية الغذائية القائمة على الأغذية والمستندة إلى الأدلة لمختلف الفئات العمرية والأشخاص ذوي الاحتياجات التغذوية الخاصة والتي يكون من شأنها تعريف الأنماط الغذائية الصحية المناسبة لكل سياق من خلال مراعاة المحرّكات الاجتماعية والثقافية والمتوارثة والعلمية والاقتصادية والتقليدية والإيكولوجية والجغرافية والبيئية، وأن تضعها حيثما يكون ذلك مناسبًا. ومن المهم أيضًا الاستثمار، حسب الاقتضاء، في أدوات التغذية الصحية العامة لتحسين التثقيف التغذوي وتشجيع الأنماط الغذائية الصحية والنظم الغذائية المستدامة.

(ب) وينبغي للحكومات أن تتبع نُهجًا تحد من تأثير تسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية بشكل غير ملائم للأطفال على النحو الموصى به في قرار جمعية الصحة العالمية 63–14، وفقًا للقواعد ذات الصلة المتفق عليها من جانب أطراف متعددة وللتشريعات الوطنية، حيثما ينطبق ذلك، وللضمانات لتحديد تضارب المصالح المحتمل وإدارته. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، حيثما يكون ذلك مناسبًا، لوائح بشأن بيع هذه الأغذية والترويج لها على مقربة من المدارس ومرافق الرعاية بالأطفال، عند الاقتضاء.

(ج) وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين حماية الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى من الحياة والرضاعة الطبيعية المتواصلة المصحوبة بالتغذية التكميلية المناسبة حتى عمر السنتين وما بعد، والترويج لهما ودعمهما وتشجيع إنشاء بنوك الألبان وحماية الرضاعة الطبيعية التي تمارسها الأمهات العاملات ودعمها، مع مساندة حماية الأمومة والإجازة الوالدية المدفوعة وتعزيزهما.

(د) وينبغي للحكومات أن تنفّذ تدابير أو آليات وطنية تتعلّق بتسويق بدائل حليب الأطفال التجارية وبدائل حليب الأم الأخرى بهدف تفعيل المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم[58] والتوصيات الأخرى القائمة على الأدلة والصادرة عن منظمة الصحة العالمية، حيثما ينطبق ذلك وتماشيًا مع التشريعات الوطنية. وينبغي للحكومات أن ترصد أثر هذه التدابير وتواصل تقييمه.

(هـ) وينبغي للحكومات أن تعزز توسيم الأغذية والتوسيم التغذوي القائمين على العلوم والأدلة، بما في ذلك النظر في خطط متنوعة ومستندة إلى العلوم والأدلة لوضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات (والتي يمكنها أن تشمل التوسيم التفسيري والإعلامي[59])، وأن وتدعمهما من أجل تشجيع الأنماط الغذائية الصحية. ويجب أن يشمل توسيم الأغذية ضمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته وأن يكون متسقًا مع سياسات الصحة العامة والتغذية واللوائح الغذائية الوطنية. ويتمثل الهدف من التوسيم التغذوي في السماح للمستهلكين بتحديد كمية المغذيات في المنتجات بشكل صحيح. ويجب على التوسيم التفسيري، بما في ذلك وضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات، أن يسمح للمستهلكين بتحديد المغذيات بصورة سريعة وسهلة بما فيه مصلحة الصحة العامة.

(و) وينبغي للحكومات أن تطوّر السياسات الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص لإنتاج المزيد من الأغذية المغذية ولتصميم منافذ بيع الأغذية، بما في ذلك الأسواق والمطاعم والأماكن الأخرى التي تبيع الأغذية أو تقدمها، التي تشجّع عرض الأغذية المأمونة والمغذية والمنتجة بطريقة مستدامة والتي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية.

(ز) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بمن فيهم الأطباء والعاملين في القطاع الطبي والصحي، تعزيز إدماج التثقيف التغذوي وممارسات الإرشاد في مجال التغذية القائمة على العلوم في سياقات مختلفة، مع تقديم ضمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته، بما في ذلك للسكان المشاركين في برامج تغذية الأمهات والأطفال، والبرامج الإعلامية المستندة إلى الخطوط التوجيهية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية والسياسات الأخرى المتعلّقة بالنظم الغذائية. ويجب النظر في إدماج التثقيف والمعلومات في مجال التغذية ضمن الحزم الفنية للإرشاد الزراعي كسبيل لدعم المنتجين من أجل زيادة إنتاجا الأغذية المغذية.

(ح) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بمن فيهم الأطباء والعاملين في القطاع الصحي، تعزيز سلسلة من الأنشطة من قبيل التواصل بغرض التغيير الاجتماعي والسلوكي، والتثقيف الغذائي والتغذوي، والتواصل بين الأشخاص، والحوارات المجتمعية، ومبادرات التسويق الاجتماعي للترويج للرضاعة الطبيعية والثقافات الغذائية الأصلية والتقليدية كسبيل للتأثير بطريقة إيجابية على المعارف والمواقف والمعايير الاجتماعية وتنسيق الرسائل المتعلّقة بالتغذية والاستهلاك والإنتاج المستدامين والموجّهة عبر مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال للوصول إلى مستويات متعددة من المجتمع (مثل الحملات الإعلامية).

---

[58] International Code of Marketing of Breast-Milk Substitutes. WHO, 1981. Geneva

[59] يمكن الاطلاع على الأمثلة على مختلف خطط وضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات في "المبادئ التوجيهية والدليل الإطاري لمنظمة الصحة العالمية بشأن وضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات من أجل تشجيع الأنماط الغذائية الصحية". جنيف، 2019.

(ط) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين دعم تثقيف جميع الجهات الفاعلة في النظم الغذائية لإسناد الأولوية لخفض الفاقد والمهدر من الأغذية. ويمكن أن تشمل الإجراءات حملات للتوعية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتوسيم تاريخ صلاحية الأغذية، ورصد الفاقد والمهدر من الأغذية.

3-5-2 تشجيع المعارف والثقافة الغذائية المحلية:

(أ) ينبغي للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين استخدام الموارد المعرفية الثقافية والتقليدية والمتوارثة والقائمة على العلوم والأدلة لتعزيز ودعم التثقيف والمعارف في ما يتعلّق بالأنماط الغذائية الصحية، والنظم الغذائية المستدامة، والتغذية، والنشاط البدني، ونظم الإنتاج المتنوع، وتجنّب الفاقد والمهدر من الأغذية، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة، وسلامة الأغذية، والرضاعة الطبيعية المناسبة، وحيثما تقتضي الحاجة، التغذية المكملة مع مراعاة المعايير الثقافية والاجتماعية والتكيّف مع مختلف الجماهير والسياقات، بما في ذلك تلك الخاصة بالسكان الأصليين بموافقتهم الطوعية على تقاسم معارفهم ومشاركتهم في المعارف والتثقيف الأوسع نطاقًا. وينبغي توفير الضمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته.

(ب) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقادة المجتمعيين والعاملين الاجتماعيين والأخصائيين في مجال الصحة والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تشجيع الثقافات الغذائية ومهارات الطهي، والتثقيف التغذوي والاعتراف بأهمية الأغذية في التراث الثقافي في المجتمعات المحلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الجمعيات الأهلية وجمعيات المستهلكين والمؤسسات التعليمية التي تستهدف الرجال والنساء.

(ج) وينبغي للحكومات أن تقوم، حسب الاقتضاء، بحماية وتعزيز معارف السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المتعلّقة بالتقاليد المحلية والأعراف المتوارثة وأساليب إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة وإعداد الأغذية المحلية والتقليدية التي تتمتع بفوائد تغذوية وبيئية وحفظها، والتي تعزز سلامة الأغذية وتحسّن سبل العيش والأوضاع الاجتماعية.

3-5-3 تشجيع "مراكز" المعرفة والتثقيف والمعلومات الغذائية والتغذوية:

(أ) ينبغي للجامعات والمدارس ومراكز التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين، فضلًا عن مدارس التعليم، أن تضع مناهج دراسية بشأن التغذية للطلاب في مجالات الدراسات الغذائية التي تشمل تكنولوجيا الأغذية والصحة والزراعة خلال فترة تدريبهم.

(ب) وينبغي للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والجامعات والمدارس ومنظمات صغار المنتجين والعاملين ووسائل الاتصال وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز المعارف التغذوية ومهارات الطهي عند الأطفال في سن الدراسة والشباب والبالغين (بما في ذلك تشجيع أوقات الوجبات الجماعية والتواصل الاجتماعي حول الطعام واستهلاك الأنماط الغذائية الصحية وخفض المهدر من الأغذية) في مجموعة متنوّعة من السياقات، بما في ذلك توفير الضمانات لتحديد تضارب المصالح المحتمل وإدارته.

(ج) وينبغي للحكومات بدعم من المنظمات الحكومية الدولية، وبناء على الطلب، أن تقوم حسب الاقتضاء، بتنفيذ سياسات شاملة بشأن الغذاء والتغذية في المدارس ومرحلة ما قبل المدرسة، واستعراض المناهج التربوية لإدماج مبادئ وممارسات التغذية والاستدامة والممارسات المستدامة فيها، وإشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك، حيثما يكون ذلك ممكنًا، صغار منتجي الأغذية والعاملين في مجال الأغذية ومنظماتهم، في تعزيز البيئات الغذائية الصحية والأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة في المدارس ودور الحضانة وغيرها من مرافق رعاية الأطفال وتهيئتها، ودعم الخدمات الصحية والتغذوية في المدارس.

(د) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وصغار منتجي الأغذية والعاملين في مجال الأغذية ومنظماتهم وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين دعم الحوارات بشأن الأغذية والتغذية مع السكان الأصليين والمجتمعات المحلية ومدارس المزارعين الحقلية وخدمات الإرشاد الزراعي من خلال تبادل المعارف والخبرات والأفكار التي يملكها الأفراد الذين لا يعتبرون عادةً أعضاءً في مجتمع التغذية (مثل قادة المجتمعات المحلية، والقادة الدينيين، والطهاة، وموزّدي النظم الغذائية وتجار التجزئة فيها، والمستهلكين، وقادة الشباب، والمزارعين ومنتجي الأغذية، وروّاد الأعمال الشباب، وصغار منتجي الأغذية والعاملين في مجال الأغذية ومنظماتهم، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، ورؤساء البلديات، والمجتمعات المحلية).

واو – 3–6 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية

59- تعد العلاقات بين الجنسين والمعايير الثقافية من أبرز محركات الجوع وسوء التغذية والأنماط الغذائية غير الصحية، لا سيما لدى النساء والفتيات. وفي بلدان عديدة، تقوم النساء والفتيات بإنتاج الأغذية واتخاذ القرارات المتعلّقة بالنمط الغذائي للأسرة والتأثير في الحالة التغذوية لأعضاء أسرتهن. وتعد المرأة عاملًا مهمًا لتحقيق التنمية المستدامة، بوصفها جهة فاعلة ليس فقط في النظام الغذائي بل أيضًا في أسرتها ومجتمعها المحلي وبلدها. وفي الوقت نفسه، ترزح النساء والفتيات بشكل غير متساوٍ تحت عبء ما تكلّف به من مسؤوليات الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر، ويعانين في الكثير من الأحيان من مستويات أعلى بكثير من انعدام الأمن الغذائي والنتائج التغذوية السيئة مقارنة بالرجال. وثمة حاجة إلى تمكين النساء والفتيات وضمان حقوق النساء من خلال إعادة توزيع هذا العمل غير مدفوع الأجر والتعليم والوصول إلى المعلومات والموارد والخدمات، لتحسين التغذية. ويسلّط هذا القسم الضوء على أهمية تحسين رفاه المرأة، وضمان حصولها المباشر على الموارد المالية والفنية والحيوية المادية، وتحسين دورها كصفة فاعلة ومشاركة في صنع القرارات، وتمكينها من تأديته، وموازنة علاقات القوة والتغلّب على العوائق القانونية التي تحد من المساواة والخيارات المتاحة لها.

3–6–1 تمكين المرأة:

(أ) ينبغي للحكومات أن تضمن تكافؤ الفرص وأن تعزز المساواة في مشاركة المرأة والرجل في صنع القرارات السياسية وأن تدعم المرأة لا سيما في المناطق الريفية، وأن تضمن المساواة بين الجنسين في تأدية أدوار قيادية في هيئات صنع القرار – مثل البرلمانات والوزارات والسلطات المحلية على مستوى المقاطعة والمجتمع المحلي. وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة تشجيع الاستراتيجيات التي ترمي إلى العمل مع الرجال والفتيان على دعم النساء والفتيات في مجال التغذية بوصف ذلك مسؤولية مشتركة.

(ب) وينبغي للحكومات أن تشـــجّع قيام بيئة تمكينية لإحداث التغيّرات الاجتماعية والاقتصـــادية والثقافية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين بفضل السياسات والبرامج والمؤسسات المحددة والمراعية للمنظور الجنساني والتي ينبغي أن تشـمل تكييف الخدمات العامة لدعم المرأة، وحملات التوعية الرامية إلى التصـدي لمختلف أشـكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة، لا سيما في المناطق الريفية. ويجب أن يشمل ذلك المشاركة النشطة للرجال وضمان إمكانية الوصول إلى خدمات الدعم المناسبة للنساء.

(ج) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز تمكين النساء والفتيات عبر دعم وصولهن المنصف والمتساوي إلى التعليم الابتدائي والثانوي، وبرامج محو الأمية، والخدمات الصـــحية الشـــاملة، والخدمات الاجتماعية الأخرى لتحسين الحالة التغذوية للأسرة.

3-6-2 تشجيع المرأة والاعتراف بها كصاحبة مشاريع وجهة فاعلة رئيسية في النظم الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إيلاء أهمية كبيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتهيئة الظروف اللازمة لكي تحقق المرأة إمكاناتها الكاملة، وهم مدعوون إلى القيام بذلك بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والصـكوك المتصـلة بحقوق الإنسـان المتفق عليها عالميًا. ويجب على التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك أن تدعم الجمع الأمثل بين الحياة العائلية والمهنية والتوفيق بينهما، بما في ذلك من خلال التمكين الاقتصـــادي للمرأة وبرامج الحماية الاجتماعية التي تشمل مدفوعات إعالة الأطفال والأسرة، والإجازة الوالدية، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وتقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين، وفرص العمل الجيّدة، ومعاشات التقاعد، فضلًا عن إعادة توزيع عمل الرعاية غير مدفوع الأجر، من جملة أمور أخرى.

(ب) وينبغي للحكومات أن تضـمن، وفقًا للتشـريعات الوطنية، حقوق الحيازة المتسـاوية للنسـاء وأن تعزز وصـولهنّ المتسـاوي إلى الأراضـي المنتجة، والموارد الطبيعية، والمدخلات، والأدوات الإنتاجية وتحكمهنّ بها، ووصـولهن إلى التثقيف والتدريب والأســواق والمعلومات بما يتماشـى مع الخطوط التوجيهية الطوعية الصـادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

(ج) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تحسين دور المرأة في الزراعة عبر تعزيز مشاركتها واتخاذها القرارات المتعلّقة بالمحاصيل/الأغذية التي تختار إنتاجها وبكيفية قيامها بذلك. ويجب توفير إمكانية الوصول المتساوي إلى خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية للمرأة بشأن المحاصيل والمنتجات الحيوانية التي تنتجها أو تجهّزها، وبناء قدراتها للتعامل مع التجّار، وتوفير الخدمات المالية (مثل الائتمان وآليات الادّخار) وفرص تنظيم المشاريع في النظم الغذائية.

(د) وينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأصـــحاب المصـــلحة المعنيين الآخرين تشـــجيع التكنولوجيات الموفّرة للوقت[60] التي يمكنها أن تساعد المرأة على تحسين سبل عيشها، وأن تزيد وصول المرأة إليها.

[60] تشـــمل معدات حفظ الأغذية وتجهيزها، والتخزين البارد، والتجهيز بالتســـخين والتجهيز الحراري، وأجهزة الطحن/المزج، والمواقد الموفّرة للطاقة، والمعدات الزراعية الحديثة لحرث المحاصيل/الأغذية المغذّية وزرعها وحصدها وتربية المجترات الصغيرة والدواجن.

(هـ) وينبغي للحكومات أن تشجّع تصميم السياسات الخاصة بكل سياق من أجل سد الفجوة الرقمية في ما بين النساء الريفيات وأن تعزز خطط التعاون الرامية إلى تيسير وصول النساء الريفيات إلى الأدوات والبنى التحتية الرقمية والحلول التكنولوجية وتطبيقها لتحسين أنشطتهن المنتجة.

(و) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تيسير المساواة في حصول المرأة على فرص العمل وإقامة المشاريع في النظم الغذائية والأنشطة ذات الصلة، مع الاستفادة من منصات العمل القائمة لتوليد الدخل المناسب وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات بشأن استخدام دخل الأسرة والفرص المتاحة لتشكيل المدّخرات وإدارتها. ويمكن أن يشمل ذلك التدريب على إدارة الأعمال التجارية، وتنمية المهارات المتعلّقة بصنع القرارات، وتحسين الخدمات والمنتجات المالية التي يسهل على المرأة الوصول إليها والتي تناسب احتياجاتها، والأدوات لمساعدة الرجال والنساء على تعزيز التواصل في ما بينهم داخل الأسرة.

3-6-3 الاعتراف بالوضع التغذوي للمرأة وحرمانها من التغذية ومعالجتهما:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الاعتراف بالرفاه التغذوي للنساء والفتيات طوال دورة الحياة والنهوض به، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات الصحية والتغذوية وغيرها من الخدمات الأساسية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز استرشاد استراتيجيات التنمية الوطنية بالتحليلات التشاركية لنوع الجنس والعمر ودعمه، ومن خلال وصول النساء والفتيات اللواتي يعانين من تدهور وضعهن التغذوي ومن مستويات عالية من الحرمان، إلى برامج الحماية الاجتماعية المستجيبة للمنظور الجنساني ومنافعها طوال دورة الحياة.

(ب) وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الاعتراف بالمساهمات الأساسية التي تقدمها المرأة بوصفها مقدمة للرعاية، وتثمينها في الزراعة وإنتاج الأغذية وإعدادها، مع الإقرار بالالتزامات الكبيرة التي تتعهد بها المرأة من حيث الوقت وعبء العمل، بما في ذلك عمل الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر على مستوى الأسرة. ويجب معالجة هذه المسألة من خلال تنفيذ السياسات التحوّلية والمراعية للمنظور الجنساني وبرامج الحماية الاجتماعية وغير ذلك من المنافع بطريقة فعالة وتعزيز تقاسم العمل المنزلي بطريقة متساوية.

(ج) وينبغي للحكومات أن تستحدث إطارًا سياساتيًا تمكينيًا، حسب الاقتضاء، وممارسات داعمة لحماية الرضاعة الطبيعية ودعمها، وأن تضمن ألا يؤدي قرار الإرضاع الطبيعي إلى خسارة النساء لأمنهن الاقتصادي أو لأي من حقوقهن. ويجب أن يشمل ذلك تشجيع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تضمن حماية الأمومة والإجازة الوالدية المدفوعة ورفع الحواجز أمام الرضاعة الطبيعية المثلى في مكان العمل (الافتقار إلى فترات الراحة والمرافق والخدمات).

زاي – 3-7 النظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الإنسانية

60- يعد ربط الأمن الغذائي والتغذية خلال الأزمات الإنسانية (الناجمة عن فعل الإنسان، والنزاعات، والكوارث التي تشمل تلك الناجمة عن تغيّر المناخ، والكوارث الطبيعية، والأوبئة/الجائحات) بالاستراتيجيات الطويلة الأجل وفقًا للقانون الإنساني الدولي والصكوك المتفق عليها عالميًا المتعلّقة بحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية، أمرًا ضروريًا لتقوية قدرة النظم

الغذائية على الصمود. وتؤدي الأزمات القصيرة أو الممتدة إلى تشريد الملايين من الأشخاص وتزيد إمكانية تعرّضهم لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتمثل محور التركيز الرئيسي في هذه الأزمات في إيجاد التوازن بين الاحتياجات الفورية للأمن الغذائي والتغذية والأثر الذي قد تتركه الاستجابة على النظام. ونظرًا إلى أهمية النظم الغذائية القادرة على الصمود، يشدد هذا القسم على أهمية تعزيز سلسلة الاستجابة الإنسانية وجهود التنمية، لا سيما التنمية المحلية، وضمان التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة، مع مراعاة إطار العمل بشأن الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة[61] الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي.

3-7-1 حماية فئة السكان الأكثر عرضة لسوء التغذية في السياقات الإنسانية:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تولي عناية خاصة لقضايا الحماية، وأن تضمن وصول الفئات الأشد ضعفًا بطريقة آمنة ومن دون عراقيل إلى الأغذية المغذية والمأمونة والدعم التغذوي، وأن تنفّذ أنشطة مجتمعية في مجال التثقيف التغذوي للتصدي لسوء التغذية في السياقات الإنسانية، كما يتعيّن عليها أن تشجّع الوصول إلى الموارد المنتجة والأسواق المربحة والمفيدة لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام الأغذية المحلية والمنتجة بطريقة مستدامة، عند الإمكان وكلما تسمح الظروف بذلك. ولا يجب أن تستخدم الأغذية على الإطلاق كأداة لممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادي، وينبغي للحكومات أن تبذل الجهود لضمان وصول الجميع بطريقة آمنة ومن دون عراقيل إلى مياه الشرب الآمنة، بما في ذلك الأشخاص الموجودين في حالات الطوارئ، وأن تقلص عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه.

(ب) وينبغي للحكومات والأطراف المعنية بالنزاع والمنظمات الإنسانية الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، ضمان، حيثما يكون ذلك مناسبًا، حصول جميع الأفراد المتضررين والسكان المعرضين للخطر في الأزمات الحادة والممتدة، على المساعدات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية بطريقة آمنة ومن دون عراقيل بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية المعترف بها دوليًا، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام 1949 وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخرى المعتمدة بعد عام 1949.

(ج) وينبغي للحكومات، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والمساعدة والتعاون الدوليين عند الاقتضاء، أن تضمن حصول اللاجئين والنازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة وطالبي اللجوء في أراضيها بطريقة آمنة ومن دون عراقيل على الأغذية المغذية والمأمونة والدعم التغذوي وفقًا لالتزامات الحكومات بموجب الصكوك ذات الصلة المتفق عليها دوليًا. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام الأغذية المحلية والمنتجة بطريقة مستدامة، عند الإمكان وكلما تسمح الظروف بذلك. وينبغي للحكومات أن يكون لديها خطط تأهب لحالات الطوارئ تتفق مع الأولويات والقدرات الوطنية لضمان الأمن الغذائي والتغذية للفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا، فضلًا عن المراقبة الطارئة للتغذية بواسطة المؤشرات المناسبة خلال الأزمات من قبيل الأوبئة والجائحات والنزاعات والكوارث، بما فيها تلك الناجمة عن تغيّر المناخ.

[61] يجب أن يكون تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية متسقًا مع المبادئ التوجيهية الخاصة بالمساعدة الإنسانية الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/46، ويجب أن يراعي عمل المجموعات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية.

3-7-2 تحسين جودة المساعدة الغذائية والتغذوية:

(أ) ينبغي للحكومات وجميع الأطراف المعنيّة بالنزاعات والكوارث، بما فيها تلك الناجمة عن تغيّر المناخ، والأوبئة والجائحات والمساعدة الغذائية، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية، أن تشدد على إجراء تقييمات وتحليلات للأمن الغذائي والتغذية تشمل الضمانات المناسبة لتحديد تضارب المصالح المحتمل وإدارته، طيلة فترة الأزمة، وأن تدعمها لكي تسترشد بها المساعدة الغذائية والاستجابة التغذوية وأي مكونات من النظام الغذائي المحلي التي تحتاج إلى إعادة تأهيل أو تحسين.

(ب) وينبغي للحكومات أن تعترف بالتغذية كحاجة أساسية ومساعدة إنسانية يجب أن تسعى إلى تلبية المتطلبات التغذوية للسكان المتضررين، لا سيما الأكثر عرضة لسوء التغذية، ورصدها. ويجب أن تفي أي مادة غذائية مقدمة بالغرض منها وأن تكون ذات جودة تغذوية وكمية مناسبة ومأمونة ومقبولة. ويجب أن تكون الأغذية مطابقة للمعايير الغذائية لحكومة البلد المضيف وفقًا للفقرة 41 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية.

(ج) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تدعم آليات وبرامج الحماية الاجتماعية الرامية إلى الوقاية من الهدر وإدارته والتي تشمل الأغذية المأمونة والمغذية، والمنتجة محليًا حيثما يكون ذلك ممكنًا، والتي توفّر التغطية المناسبة في أوقات الأزمة. ويمكن لتدعيم الأغذية أن يؤدي دورًا تكميليًا في السياقات الإنسانية، كما ينبغي أن يكون قائمًا على الأدلة وخاصًا بكل سياق. ويجب أن تكون آليات الحماية الاجتماعية داعمة للأسواق المحلية والقدرة على الحصول على الأغذية في المدى الطويل.

(د) وينبغي للحكومات أن تنفذ سياسات بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال في حالات الطوارئ، بما في ذلك حماية ممارسات الرضاعة الطبيعية المثلى، وأن تدعم بمشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، الترويج لهذه السياسات المتعلّقة بممارسات تغذية الرضّع وصغار الأطفال وتنسيقها وتنفيذها وتعزيزها خلال الأزمات الإنسانية.

(هـ) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تدعم قيام سلّة الحد الأدنى من النفقات ونقل القيمة، خلال تقديم المساعدة النقدية والقسائم، بتشجيع الأغذية المأمونة والمغذّية، والمنتجة بطريقة مستدامة إذا أمكن، والتي يستحسن أن يتم شراؤها محليًا أو إقليميًا وبكمية كافية لتأمين نمط غذائي صحي في جميع مراحل الحياة بالرجوع إلى التوجيهات القائمة الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ويجب أن تشمل برامج المساعدة هذه ضمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته.

3-7-3 ضمان قدرة النظم الغذائية على الصمود في السياقات الإنسانية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تقوم، بالشراكة مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات المعنية الأخرى، بتحليل النظم الغذائية، حيثما يكون ذلك مناسبًا، وبتطوير واستخدام نظم الإنذار المبكر، وخدمات المعلومات الخاصة بالمناخ، ونظم المعلومات الخاصة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك نظم رصد أسعار الأغذية، التي تكشف وترصد الأخطار التي تهدد إنتاج الأغذية وتوافرها والوصول إليها وسلامتها والتلاعب بها. ويجب إدماج نظم الإنذار المبكر هذه في

نظم تحليل الأغذية الأوسع نطاقًا التي تشمل رصد توافر الأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة بكلفة ميسورة على المستوى المحلي.

(ب) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تستثمر، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع التشريعات الوطنية، في تدابير الحد من مخاطر الكوارث التي تعود بالمنفعة على الذين هم أكثر عرضة للخطر أو أشد احتياجًا للمساعدة. وبصورة خاصة، يجب حماية الأصول المنتجة من ظواهر الطقس الحادة، وآثار المناخ، وغيرها من الكوارث بطريقة تعزز قدرة السكان المتضررين على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن النزاعات والكوارث، بما فيها تلك الناجمة عن تغيّر المناخ والصدمات الاقتصادية، وعلى التأقلم معها. وقد تشمل التدابير شبكات الأمان الاجتماعية، والاستثمار في حماية سبل كسب العيش المتضررة، والاحتياطات المالية والغذائية الطارئة، وخفض تكاليف المعاملات، وتحديد المنصات المناسبة للبرامج المتكاملة. وينبغي للحكومات أن تسعى إلى استعادة الإنتاج المحلي للأغذية وإمكانية الوصول إلى السوق في أسرع وقت ممكن.

(ج) وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية إشراك، بموافقة الحكومات، حيثما يكون ذلك مناسبًا، المنظمات المحلية غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك الضمانات المناسبة لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته، في تنفيذ البرامج الخاصة بالمساعدات الغذائية الإنسانية وسبل كسب العيش من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية، وتقوية النظم الغذائية المحلية المستدامة، وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارعين الأسريين على الوصول إلى الموارد لتعزيز الإنتاج والأسواق.

رابعًا – الجزء الرابع – تنفيذ ورصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها

ألف – 4–1 صياغة السياسات وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية

61- يُشجَّع جميع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة فيها على تقديم الدعم والترويج على المستويات كافة ضمن الجهات التابعة لهم، وبالتعاون مع المبادرات والبرامج الأخرى ذات الصلة، لنشر الخطوط التوجيهية الطوعية واستخدامها وتطبيقها من أجل دعم وضع السياسات والقوانين والبرامج والخطط الاستثمارية الوطنية المنسّقة والمتعددة القطاعات وتنفيذها، بهدف إقامة نظم غذائية مستدامة توفّر الأنماط الغذائية الصحية وتحسّن التغذية.

62- وإن الحكومات مدعوة إلى استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية كأداة لإطلاق مبادرات ترمي إلى التوصل إلى أنماط غذائية صحية من خلال النظم الغذائية المستدامة. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وتحديد الفرص المتاحة في مجال السياسات، وتشجيع الحوار الشفاف والتشاركي والمنفتح، وتعزيز آليات التنسيق، وتحسين الاتساق في السياسات، ودعم التكنولوجيات المبتكرة، وإنشاء المنصات والشراكات والعمليات والأطر[62] المتعددة أصحاب المصلحة أو تقويتها، مع توفير ضمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته، وتعزيز ودعم إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم ممثلي الفئات الأكثر ضعفًا، ومشاركتهم.

[62] تشمل هذه الأطر الحركة المعنية بتعزيز التغذية والتغذية من أجل النمو.

63- ويؤدي البرلمانيون وتحالفاتهم دون الوطنية والوطنية والإقليمية دورًا أساسيًا في التشجيع على اعتماد السياسات، وإنشاء الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة، وإذكاء الوعي، وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتخصيص الموارد لتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى التوصل إلى أنماط غذائية صحية من خلال النظم الغذائية المستدامة.

باء – 4–2 بناء القدرة على التنفيذ وتقويتها

64- تشجَّع الحكومات بقوّة على حشد الموارد المالية والفنية والبشرية الملائمة كما أنها تشجّع التعاون الدولي لزيادة القدرات البشرية والمؤسساتية للبلدان من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية وتحديد الأولويات لتفعيلها ورصدها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويمكن للوكالات الفنية التابعة للأمم المتحدة، ووكالات التعاون الثنائي، وغيرها من الشركاء في التنمية تقديم المساعدة في هذا الصدد. وتتسم المشاركة المجدية للأشخاص الأشد تأثرًا بالجوع وسوء التغذية وتطوير الدلائل الفنية والسهلة الاستخدام، بالأهمية لتحديد سياق النُهج المعتمدة وتكييفها مع السياقات المحلية.

65- ولتسريع وتيرة العمل والارتقاء به، من الضروري تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيّف، بما في ذلك حشد الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيًا إلى البلدان النامية بشروط مؤاتية، طوعًا وعلى النحو المتفق عليه، بما يتماشى مع عناصر الفقرة 41 من خطة عام 2030، حسب مقتضى الحال وما هو مناسب. وسيؤدي التمويل العام، المحلي والدولي على السواء، دورًا حيويًا في توفير الخدمات الأساسية والمنافع العامة وفي حشد موارد أخرى لتمويل تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية[63].

66- وينبغي أن يكون تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية متسقًا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها، لا سيما الهدفين 2 و12 منها، ومع التذكير بالمبادئ والالتزامات المشتركة لخطة عام 2030 بما يشمل الفقرات 10 و11 و12[64] و13، إضافة إلى الفقرات 24 و40 و41، بحسب الاقتضاء.

67- وينبغي تعزيز حشد الموارد المالية الإضافية للبلدان النامية من مصادر متعددة، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الإقليمي والدولي[65]. ويتعيّن على المنظمات الدولية، لا سيما المؤسسات المالية الدولية، وجميع أصحاب المصلحة تعزيز ما يقدمونه من دعم، بما يتماشى مع ولايتهم، وحسب مقتضى الحال، للبلدان النامية لكي تنفذ الخطوط التوجيهية الطوعية.

68- وتشجَّع الجهات المانحة والمؤسسات المالية والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات التمويل الأخرى على تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية عند صياغة سياساتها لمنح القروض والهبات والاستثمارات وبرامجها لدعم مساعي أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب أن تساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في تصميم الاستثمارات المسؤولة التي تهدف إلى زيادة الإنتاج المستدام للأغذية المأمونة والمتنوعة والمغذية بكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الحصول عليها، وتعزيز دمج الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتغذوية والصحية في الخطط الاستثمارية الخاصة بقطاع الزراعة والأغذية.

---

[63] الفقرة 41 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

[64] "ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبادئ منها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، على النحو المنصوص عليه في المبدأ 7 من الإعلان". القرار رقم 1/70 الصادر عن الأمم المتحدة.

[65] الفقرتان 17–3 و17–6 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

69- ويشجَّع الشركاء في التنمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الوكالات التي توجد مقارها في روما، والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على دعم، ضمن نطاق مواردها القائمة وولايتها، الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية. ويمكن أن يشمل هذا الدعم كلًا من البحوث والتعاون الفني، والمساعدة المالية والإنسانية، وتقديم المشورة السياساتية القائمة على الأدلة، وتنمية القدرات المؤسساتية، ووضع أطر الرصد، وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات، والمساعدة في وضع السياسات الوطنية والإقليمية. ويمكن اتخاذ الإجراءات لتحسين قدرة الشركاء على تصميم هذه الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة وإدارتها والمشاركة فيها مع توفير ضمانات قوية لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته، وضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز الحوكمة الجيدة لتحقيق النتائج الفعالة. علاوة على ذلك، تُشجَّع آليات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة التي تعالج جوانب مختلفة من النظم الغذائية والتغذية على مواءمة عملها والاستفادة من اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية على المستوى القطري ودعمه بناء على طلب الدول الأعضاء.

70- وتُشجَّع الحكومات ومنظمات البحوث الوطنية والدولية والمنظمات الحكومية الدولية والجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى على دعم توافر المعارف، بما في ذلك المعارف الأصلية والتقليدية والمحلية، بالموافقة الطوعية للسكان الأصليين، والابتكارات، بما في ذلك الرقمنة، والعلوم والأدلة بشأن جميع أبعاد النظم الغذائية، وسهولة الوصول إليها لتمكين تطوير أطر الرصد، ودراسة الأدلة، وإسناد الأولوية للقضايا التي سيجري النظر فيها، وتقييم الآثار، ومعالجة أوجه التآزر والتبادل الممكنة.

71- ويمكن تيسير نشر الخطوط التوجيهية الطوعية واعتمادها من خلال تحديد "الجهات الفاعلة" و"عوامل التغيير"، لا سيما في المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأصلية والمحلية، التي يمكنها إذكاء الوعي وتنظيم حملات الدعوة في مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات الحكومية واحترام التنوع الثقافي في الوقت نفسه، مع توفير الضمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته.

جيم – 4–3 رصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها

72- تُشجَّع الحكومات، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، على تحديد الأولويات السياساتية الوطنية والمؤشرات ذات الصلة، وحشد الهياكل الإقليمية والمحلية للتبليغ عن هذه المؤشرات، وإنشاء نظم الرصد والتبليغ الوطنية أو تقوية النظم القائمة حيثما يكون ذلك مناسبًا من أجل تقييم فعالية القوانين والسياسات واللوائح التنظيمية وكفاءتها وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حال برزت آثار سلبية أو ثغرات. وتُشجَّع الحكومات على استخدام نُهج الرصد والتقييم القائمة على العلوم والأدلة والتي تركّز على معرفة ما هي الأمور المجدية والتكيّف لتحقيق أفضل النتائج.

73- ويمكن أن تساهم الحكومات من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، في تحقيق الغايات العالمية الستّ المتعلقة بالتغذية (2025) التي أيدتها جمعية الصحة العالمية في عام 2012 [66] والغايات الخاصة بالأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي[67]. ويمكن للخطوط التوجيهية الطوعية أن تدعم البلدان لتحديد الإجراءات ذات الأولوية والتعهد بالتزامات محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت[68] من أجل تحقيق الأهداف التغذوية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتسريع الجهود المرتبطة بعقد التغذية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومواءمتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدعوة لصالح السياسات والتشريعات، وتمكين تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتسليط الضوء على النجاحات المحققة والدروس المستفادة، وتوفير الدعم المتبادل للإسراع في عملية التنفيذ. وينبغي للحكومات أن تعزز الوصول إلى آليات الوساطة والتظلّم وتسوية النزاعات الشفافة والفعالة، لا سيما للأشخاص الأكثر ضعفًا وتهميشًا.

74- وتشجَّع لجنة الأمن الغذائي العالمي على إدراج الخطوط التوجيهية الطوعية في عملها الجاري ومواردها المالية القائمة المخصصة للرصد، على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

[66] https://www.who.int/nutrition/global-target-2025/en/
[67] https://www.who.int/beat-ncds/take-action/targets/en/
[68] ينبغي أن تكون الالتزامات القطرية بالعمل محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت، في سياق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية وعملية متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. https://www.who.int/nutrition/decade-of-action/smart_commitments/en/